تدشين

نظام رقمنة التقاضي

إعداد

الدكتوره / ليزه عبدالعزيز فهمي

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد التاسع يناير–2024

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة، فله الحمد في الأولى والآخرة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد....

رقمنة التقاضي حلم طال انتظاره، وظهرت حاجة المجتمع الملحة له في أحداث مختلفة، حيث عانى العديد من المواطنين من شقاء بسبب عدم وجود وسيلة تجعل اقتضاء حقوقهم أيسر وأسرع، لأن تأخر الحسم في الكثير من القضايا يضر بمصلحة صاحب الحق بينما تكون ميزة للمجرم أو مغتصب الحق.

كما أصبح عدد المحاكم والجهات القضائية في مصر غير الكافي في العديد من المناطق الجغرافية يَمس العديد من المواطنين، وبات الكل يشكو من بطء عملية التقاضي والإجراءات الورقية الطويلة والأساليب التقليدية القديمة.

فالعدل الحقيقي يتحقق من خلال إجراءات سريعة وبأقل تكلفة فالعدل البطئ يعد ظلما بدرجة اقل من الظلم المتعارف عليه،

فالدولة وفقا للدستور منوطة بتحقيق العدالة الناجزة وسرعة الفصل في القضايا ولكنها بشكل غير إرادي تتنصل من هذه المسئولية وتلقيها كاملة على القضاء، وان مشكلة بطئ التقاضي ظاهرة عالمية ولكنها اكثر تعقيدا في مصر نظرا لان هناك أمور عديدة تتداخل فيها.

وقد اتبعت العديد من الدول كسنغافورة والصين وفرنسا ومملكة بوتان نظام الرقمنة بأساليب مختلفة من دولة لأخرى إلا أن ذلك النظام أثبت نجاحه، لذلك يكون من الأوفق إدخال نظام رقمنة التقاضي مصر لخدمة وتطوير القضاء ولمواكبة التطور التكنولوجي العالمي.

وقد شهدت مصر في الآونة الأخيرة تطور كبير في منظومة التقاضي وتيسيره على المتقاضين، وبالأخص التحول الرقمي لهذه المنظومة، باعتبار أن رقمنة إجراءات التقاضي بشكل عام من العوامل الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ وكذلك دخلت ضمن الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي.

فأصبح من الضروري وضع نظام للحصول على ادارة قضائية معلوماتية تعمل بشكل صحيح في محكمة ذات تقنية معلوماتية عالية تكشف لنا بأن هناك بعض الخطوات التي كانت متبعة في النظام التقليدي لرفع الدعاوى القضائية يمكن الغائها باستخدام النظام القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي ستكون محور موضوع دراستنا هذه بإتباع اجراءات محاكمة متطورة ترتبط بخطوط شبكية ذات تقنية عالية يتوفر فيها اتصال آمن بين اقسام وفروع المحاكم ضمن اختصاص مكاني واسع، حيث تشتمل هذه المحكمة على أنظمة وبرامج متعددة كنظام ادارة البوابة الالكترونية ونظام المرافعات ونظام الاتصالات الادارية وادارة القضايا ونظام التسجيل الصوتي ونظام ادارة المحتويات ونظام ادارة الاداء اضافة الى ادارة خدمات تقنية المعلومات التحتية من أجهزة وبرامج وأمن المعلومات بالإضافة الى الكادر البشري.

ولتحقيق العدالة الناجزة يلزم العمل على استغلال التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات في مجال القضاء، لما في ذلك من توفير للوقت والجهد معا في المعاملات القضائية، وتبسيط إجراءات التقاضي، إضافة إلى ضمان حماية أوراق الدعوى

ومستنداتها وبياناتها، وبذات الوقت تسهيل الاطلاع عليها من قبل الأطراف دون الانتقال إلى مبنى المحكمة، وانعكاس ذلك على مشكلة البطء في التقاضي والحد من إطالة أمد التقاضي.

أهمية البحث:

معالجة العمل بنظام رقمنة التقاضي ولاسيما في نطاق قانون المرافعات والتحكيم المصري، فقد غاب النص على التقاضي الإلكتروني.

منهج البحث:

بسبب عدم وجود تنظيم قانوني لرقمنة التقاضي في مصر والدول العربية، سوف نتبع المنهج التأصيلي في تأصيل فكرة رقمنة التقاضي وبيان ماهيتها وأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق العدالة الناجزة.

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية رقمنة التقاضي وأهميته.

المبحث الثاني: آليات تطبيق نظام رقمنة التقاضي.

المبحث الثالث: تطبيق نظام رقمنة التقاضي في مصر.

المبحث الأول

ماهية رقمنة التقاضي وأهميته

تمهيد وتقسيم:

في ظل العصر الحديث انتشرت تقنية المعلومات بكل دول العالم وفرضت نفسها في كثير من تعاملات الحياة اليومية، وجعلت العالم بلا حدود جغرافية بين القارات رغم بعد المسافات واختلاف التوقيت، وذلك من خلال كثرة وتعدد وسائل الاتصال الحديثة، مما جعل القانون المعاصر يعترف بالمعاملات الإلكترونية وما يصاحبها من أثار قانونية.

لذا تسارعت وتيرة تطور التكنولوجيا في القرن الحادي والعشرين ، وخاصة التكنولوجيا الرقمية لقد غيرت بشكل جذري الطريقة التي نعيش ونعمل ونتفاعل مع بعضنا البعض بها ، الرقمنة هي شكل من أشكال التطور التكنولوجي الذي يوضح ذلك المرحلة الانتقالية في اللحظة الأكثر قوة. أي أنه ببساطة لا يزال لتطور قائما وسيصبح عدد أكبر من العمليات رقميًا، حيث يخلق التطور التكنولوجي إطارًا ، من بين أشياء أخرى ، لأنواع جديدة من شبكات

القطاع العام ويولد أشكالًا جديدة من التنظيم المبتكر، عندما تنخفض تكاليف الاتصالات ويتسارع إنتاج المعلومات يمكن تجديد أساليب التشغيل ورقمنة العمليات وجعل الخدمات إلكترونية بمساعدة التقنيات الرقمية الجديدة يتعلق الأمر بالإدراك الكبير، كيف يمكن تغيير أنشطة المرء حتى جذريًا بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والادارة الالكترونية[1].

ويعد مصطلح رقمنة التقاضي مصطلحاً جديداً ظهر حديثاً أنتجته العديد من الدول المتقدمة التي تعلمت كيف تستعمل سرعة وإنجاز التكنولوجيا في تسهيل وتطوير الإجراءات القضائية، وسوف نتناول هذا المبحث على النحو التالي.

المطلب الأول: تعريف رقمنة التقاضي.

المطلب الثاني: خصائص رقمنة التقاضي وصوره.

المطلب الثالث: أهمية رقمنة التقاضي.

[1] Avikainen, Nina, SÄHKÖISEN LAINKÄYTÖN VAIKUTUKSET PIRKANMAAN KÄRÄJÄOIKEUDEN VELKAJÄRJESTELY ASIOIDEN KÄSITTELYYN Turun ammattikorkeakoulu, 2017,p.17.

الفرع الأول

تعريف رقمنة التقاضي

رقمنة التقاضي هو الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات والتقاضي من الشكل التقليدي العادي إلى الشكل الالكتروني عبر وسائل سمعية بصرية من خلال شبكة الانترنت، بتوفير نظام معلومات كامل مؤمن ومقنن متصل بشبكة الإنترنت يمكن من خلاله للمحكمة المختصة من قضاة بنظر الدعوى، ويكون لأطراف الدعوى والنيابة العامة اتخاذ إجراءات ذات أثر قانوني.

فهو نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي، ومباشرة التقاضي وإجراءاته من خلال هذا النظام، مما يتيح الشفافية، والسرعة في الحصول على المعلومات.

ويعرف بأنه تنظيم تقني معلوماتي، يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم، وتقديم أدلتهم، وحضور جلسات المحاكمة، تمهيداً للوصول إلى الحكم، وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، التي

باتت جزءاً من نظام التقاضي[1]، وعرفه جانب من الفقه بأنه عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث تم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي لإعلامه بما تم بشأن هذه المستندات[2] .

ويعرف البعض[3] رقمنة التقاضي بأنه الحصول على الحماية القضائية من خلال الوسائل الالكترونية، ويتم ذلك بميكنة النظام القضائي بأكمله بما يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم من خلال

---

[1] **Zil Aidi:** "E-Litigation sebagai Sarana Mewujudkan Asas Contante Justitie pada Peradilan Perdata di Indonesia", JCH (Jurnal Cendekia Hukum), Vol. 6, No. 2 (Maret 2021), p. 206 ets.

٢ – د. خالد ممدوح ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم ، دار الجامعي، ٢٠٠٨ ، ص57.

٣ – د. يوسف سيد سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، رسالة دكتوراه ، حقوق عين شمس٢٠١٢م، ص٢٩؛ د.خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الالكتروني ، دار الفكر الجامعي –الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٢؛ د. حازم محمد الشرعة التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع –بالأردن، ٢٠١٠، ص٥٥ وما بعدها.

استخدام الوسائل الالكترونية عبر موقع المحكمة الالكتروني، وسداد الرسوم ببطاقة الدفع الالكتروني، وتقديم الأدلة، والمستندات الكترونيا، وتسليم الاعلانات بالبريد الالكتروني عن طريق قلم الكتاب والمحضرين في أي وقت، وحضور ومتابعة الجلسات وتسجيلها الكترونيا، وأداء المرافعة الكترونيا وتتم المداولة الكترونيا تمهيدا للوصول الي الحكم وكتابته وتوقيعه الكترونيا ثم وضعه على موقع المحكمة الالكتروني، ثم الطعن عليه أو تنفيذه، أي أنه نظام قضائي معلوماتي يستخدمه المتقاضيين والمحامي والقاضي وأعوانه من خلال وسائل الاتصالات الالكترونية الحديثة في اجراءات التقاضي عبر موقع المحكمة الالكتروني، وذلك للارتقاء بمستوى التقاضي ورفع مستوى كفاءة وفاعلية نظم التقاضي بكافة درجاته، وتحقيق شفافية الاجراءات بما يضمن التيسير في الأداء والسرعة في الانجاز والتبسيط في الاجراءات وسرعة الفصل في الدعاوى وتوفير الوقت والنفقات بما يخدم المتقاضين، حيث يمكن للمتقاضين والمحامين الدخول على الموقع الالكتروني للمحكمة وتقديم صحف الدعاوي والطلبات والمذكرات والمستندات والعرف على سير الجلسات، وموعدها والاحكام والقرارات والحصول على

الشهادات والاحكام والصيغ التنفيذية بعد سداد الرسم المحدد بإحدى وسائل السداد الالكترونية .

كما عرف جانب من الفقه رقمنة التقاضي بأنه "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا الى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأن قبولها[١].

وعرفه جانب آخر من الفقه[٢] بأنه: "سلطة مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكًترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج ملفات الحاسب الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الاحكام الصادرة بهدف الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين.

[١] د. خالد ممدوح ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم ، مرجع سابق ، ص١٢

[٢] نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط ١ ، ٢٠١٧ م، ص22.

وعرفه البعض الآخر[1] بانه نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعاوي وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام الصادرة إلكترونياً.

والمحكمة الالكترونية هي المحكمة التي تقوم بجميع الاعمال الموكلة إليها قانونا باستخدام الحاسب الآلي الذي يحتوي على العديد من البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي ومتصل بشبكة الانترنت لتوفير الوقت والجهد وإصدار الأحكام بأبسط وأسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمحكمة[2].

---

[3] **Xandra E. Kramer**: Challenges of Electronic Taking of Evidence: Old Problems in a New Guise and New Problems in Disguise, Il Conferencia Internacional & XXVI Jornadas Iberoamericanas de Derecho Procesal IIDP & IAPL, La Prueba en el Proceso / Evidence in the process Atelier 2018, p.391

[2] –د/أحمد هندي، التقاضي الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٤، ص٥٣.

وتعرف رقمنة التقاضي وفقا للمرسوم بقانون اتحادي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات المدنية الصادر بتاريخ 123/12/2018[١] وأحدث تعديلات حيث نصت المادة (٣٣٢) على أنه "يقصد باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية استخدام وسائل التواصل المرئي والمسموع بين طرفين أو أكثر لتحقيق الحضور عن بعد وتبادل المستندات والتي تشمل قيد الدعوى وإجراءات الاعلان والمحاكمة والتنفيذ التي تتم عبر استخدام تلك التقنية".

وقد عرفت مملكة بوتان رقمنة التقاضي (التقاضي الالكتروني) وفقا لنص المادة (٤٤) من قواعد التقاضي الالكتروني الصادرة في عام

[١] المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات المدنية الصادر بتاريخ 23/12/2018 ،ونشر في العدد ٦٣٧(ملحق)من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ ، ويعمل به وفق المادة الثالثة من اليوم التالي لتاريخ نشره.

٢٠٢٠[1] "التقاضي الالكتروني يشتمل على عملية التسجيل الالكتروني لرفع الدعاوى وايداعها وعقد الجلسات عن بعد"[2].

وعرفت الصين ايضا رقمنة التقاضي وفقا لقانون التقاضي عبر الانترنت الصادر في ١٦ يونيو ٢٠٢١ بأنه "يجوز لمحاكم الشعب والأطراف والمشاركين الآخرين في التقاضي الاعتماد على المنصات الإلكترونية (المشار إليها فيما يلي باسم الإنترنت أو الشبكة المتخصصة) لإكمال كل أو جزء من عملية التقاضي مثل رفع الدعوى والوساطة والأدلة والتحقيق وجلسة المحكمة ويكون للتقاضي عبر الإنترنت نفس التأثير القانوني مثل التقاضي خارج الإنترنت"[3].

---

[1] https://worldjusticeproject.org

[2] ART (44) "d) "Electronic litigation or e-litigation" means and included the process of eregistration, e-filing and remote hearing".

[3] – نصت المادة (١) من قانون التقاضي عبر الانترنت :

-第一 条 人民法院 、 当事人 及 其他 诉讼 参与 人 等 可以 依托 电子 平台 （以下 简称 通过 互联网 或者 专用 网络 完成 立案 、 调解 、 证据 、 询问 、 庭审 、 送达 等 全部 或者部分 诉讼 环节。在线 =

مما سبق ذكره يمكن تعريف رقمنة التقاضي بأنه استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في اقامة الدعوى بطريقة الكترونية، حيث يقوم المدعي أو محاميه بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الالكتروني من خلال موقع الكتروني مخصص لهذا الغرض ، بحيث يكون هذا الموقع متاح ٢٤ ساعة يوميا، حيث يتم استلام هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على ادارة هذا الموقع ثم تقوم بإرساله الى المحكمة المختصة، حيث يتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة ويقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول هذه المستندات او عدم قبولها ويرسل للمتقاضي رسالة الكترونية يعلمه منها باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها..

كما يتبين لنا أن رقمنة التقاضي هو نظام يقوم على مجموعة من الإجراءات لا تختلف كثيرًا عن النظام التقليدي ولكن بصورة إلكترونية لتساهم في تطبيق العدالة الناجزة، ويكون جهاز الحاسوب والشبكة العالمية المحرك الأساس في هذا النظام فمن غيره لا يمكن

=

诉讼 活动 与 线 下 诉讼 活动 具有 同等 法律 效力 ". https://www.chinajusticeobserver.com/law

أن نتصور تطبيق لهذه الفكرة الجديدة، ومع تطور دول العالم في استخدام التقنية في العمل القضائي صار من الواضح الجلي مواكبتها والاستفادة من خبراتها في هذا المجال في دعم العدالة بكل ما تحتاج من إمكانات لأجل تطويرها والسير بها نحو الأفضل من خلالِ عدالة ناجزة ومحققة للتكافؤ الاجتماعي من خلال إتاحة خدماتها عبر منصاتها الإلكترونية بسهولة ويسر.

المطلب الثاني

خصائص رقمنة التقاضي وصورها

أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات نقلة نوعية وخاصة في مجالات الحياة المعاصرة حيث واكب التقاضي الإلكتروني هذا التطور واعتمد على شبكة الإنترنت مقارنة مع الطريقة التقليدية التي اعتمدت على العمل اليدوي اكثر من الإلكتروني، فإنه يتميز بعدة خصائص وله عدة صور نعرض ذلك على النحو التالي:

أولاً: خصائص رقمنة التقاضي:

يتميز نظام رقمنة التقاضي بعدة خصائص تجعله يختلف عن التقاضي بالطرق التقليدية نوجزها في الآتي:

١-الانتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي:

إن أهم ما يميز إجراءات التقاضي الالكتروني، هو إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية، حيث إن التقاضي الإلكتروني تتم فيه كافة المراسلات إلكترونياً والتي تعد السند القانوني الوحيد المتاح لأطراف النزاع في حالة التنازع ويترتب على هذا الإحلال تخفيض التداول الورقي للدعاوي في المحاكم[١].

كما أن استخدام المستندات والوثائق الالكترونية يمكن من التخلص من الكميات الكبيرة للملفات الورقية للدعاوى، التي تكاد تمتلئ بها غرف المحاكم، وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لملفات الدعاوى وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها[٢].

وبهذا يمكن تخفيض المساحات المخصصة لتخزين الملفات الورقية في الأجهزة القضائية، واستعمالها في نشاطات أخرى المحكمة، كما أن الوثائق والمستندات الالكترونية، يمكن الوصول إليها والاطلاع

[1] **German, P**: lectronic litigation systems – a comparison of security issues between web-based litigation and -18 .traditional paper based methods, elaw Journal murdoch university, vol 13, no 2, Australia, 2006, p254-268.

[2] **Avikainen, Nina:Op.cit**, p.19.

عليها بسهولة وبسرعة، وذلك عن طريق استخدام خاصية البحث المتقدم ويعد ذلك الأسلوب أفضل وأسرع من البحث في الملفات الورقية[١].

٢-تسليم المستندات إلكترونيا عبر شبكة الاتصال:

تمنح شبكة الانترنت إمكانية إرسال المستندات والوثائق وبعض الرسائل الكترونيا؛ بمعنى التسليم الفوري للوثائق الكترونيا، إلى جانب بعض الخدمات كالاستشارات القانونية وطلب الخبرة في مجال ما، والتي تعتمد على تقنية التنزيل، وتقابله التقنية الثانية التي يطلق عليها التحميل عن بعد، أي إرسال ملف أو برنامج إلى جهة أخرى[٢]، لذلك نرى بأن أجهزة الإرسال الالكترونية، لها دور قانوني في تطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني، بحيث تساعد هيئة القضاء في التجميع والتخزين والحفظ، وكذا في الإعلانات

[١] د. خالد ممدوح ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، مرجع سابق ، ص٣٧.

[2] **Zafar Ahmed Khan Sherwani**:"Court Automation" , Suprema Corte do Paquistão. 17 April 2012, p.7 ets. http://www.supremecourt.gov.pk

والإخطارات، وفي تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم القانونيين وهذه الخاصية تسمح بالاستثمار في الوقت.

٣-سرعة السير في إجراءات التقاضي والفصل في القضايا:

تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق في التقاضي الالكتروني دون الحاجة لانتقال أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة، لذلك تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، وهذا يؤدي إلى تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، كما تساهم في ارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى[1]، بالإضافة إلى ذلك نجد أن القضاء التقليدي الجاري حاليا، أن يعقد القاضي الجلسة الأولى، وقد يخصصها لاستماع أقوال المدعي، ثم يعطي الخصمين موعدا آخر، ربما يكون بعد شهر أو شهرين، وربما ثلاثة أشهر، للجلسة الثانية، فإذا وصل موعد الجلسة الثانية، يكون القاضي -ربما- قد نسي القضية

[1] **PEÇANHA MARTINS, Francisco:** Morosidade do Judiciário, Revista de Direito Renovar (RDR). Editora Renovar. Rio de Janeiro. Vol. 36, set/dez 2006. p. 1 ets.

تماما، فيضيع نصف زمن الجلسة الثانية في قراءة القاضي لمحضر الجلسة الأولى، وسؤال الخصمين عما دار فيها، وهكذا في سلسلة لا متناهية[1].

أما في القضاء الإلكتروني، فإن ذلك سيختفي ذلك تماما، حيث أن القضية لن ترفع إلى القاضي، إلا بعد استيفاء جميع البيانات والإثباتات والأقوال التي يرغب الطرفان في إبدائها، ثم يرفع الملخص بعد موافقة الطرفين عليه للقاضي لينظر فيه، فالقضية هنا تكون ناضجة ومكتملة تمامًا حال رفعها أمام القاضي، وقد يحتاج القاضي بعد ذلك لبعض الأسئلة اليسيرة ثم يصدر حكمه مباشرة[2].

بمقارنة نظام التقاضي الالكتروني مع التقاضي التقليدي، الذي يعتمد على الدعامة الورقية في إثبات الوجود المادي للمعاملات

[1] **Agus Salim, Elfran Bima Muttaqin**: PERSIDANGAN ELEKTRONIK (E-LITIGASI)PAULUS Law Journal Volume 2 Nomor 1, September 2020, p.21 ets.

[2] **Fatin Hamamah:**E-LITIGASI DALAM MEWUJUDKAN ASAS PERADILAN SEDERHANA, CEPAT DAN BIAYA RINGAN, Jurnal Kajian Hukum Islam 236, Vol. 7, No. 2, Desember 2022, p.242 ets.

فيه، ولا تعد الكتابة دليلا كاملا للإثبات، إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، فإن التقاضي الالكتروني، يتم إثباته عبر المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني، فالمستند الالكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان، وتحديد التزاماتهما القانونية، والتوقيع الالكتروني هو الذي يضفي الحجية على هذا المستند[1].

وبالتالي أصبح هذا النمط الالكتروني في الحياة المعاصرة من الضروري الاعتراف بصحة الإجراءات التي يتم مباشرتها بشكل إلكتروني وهي سمة تميز التقاضي الإلكتروني كذلك؛ ينبغي العمل على توضيح شروط صحتها وبطلانها قانونا.

[1] **Anthony F. Sheppard&Luciana Duranti**: Electronic Records and the Law of Evidence in Canada: The Uniform Electronic Evidence Act Twelve Years Later, Archivaria, Vol. 70,2010, p. 95 et s ؛Orin S. Kerr: Digital Evidence and the New Criminal Procedure, 105 Columbia Law Review 279 (2005), p.2 ets.

٤-استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي:

سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي بحيث تتم تنفيذ إجراءات التقاضي عبر شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى انتقال اطراف الدعوى أو محاميهم إلى المحكمة المختصة والذي يساهم في اختصار الوقت والتقليل من الازدحام وتقليل النفقات وجودة الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى[1].

وذلك باستخدام الوسيط الإلكتروني والذي يقوم بتنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، ويعتبر الحاسب المتصل بهذه الشبكة هو الوسيط بين طرفي التقاضي والذي يتم بواسطة التعبير عن الإدارة الإلكترونية، حيث يمكن أن يكون معاوناً قضائياً والذي يقوم بتجميع وتخزين وحفظ الملفات الإلكترونية والقيام بالإعلانات والاستماع لأقوال الشهود أو استجواب لخصوم وسماع

[1] **Hacina Cherroun**: E-Litigation in Algeria, Jurisprudence Journal Vol 11 – (Special Issue) – July 2019 BISKRA UNIVERSITY - FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCES, p.128.

أقوالهم أو تبادل المذكرات بين الخصوم أو محاميهم أو يكون بديلاً عن القضاء في قضايا النفقات أو الميراث أو الوصايا أو الوقف أو الضرائب أو الجمارك[١].

ويعد استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي عبر شبكة الاتصالات الالكترونية، من أهم خصائص التقاضي الالكتروني، على اعتبار أن هذا الأخير، لا يختلف من حيث الموضوع أو الأطراف عن التقاضي التقليدي، وإنما الاختلاف يكمن في طريقة تنفيذه، حيث يتم باستخدام وسائط الكترونية؛ تتمثل في جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الاتصالات الدولية (Internet) التي تقوم بنقل التعبير عن الإدارة الالكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع، سماع أقوالهم، تبادل المذكرات بينهم أو بين ممثليهم، الاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم[٢].

[١] د/ سيد أحمد محمود ، دور الحاسب الالكتروني امام القضاء ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠.

[٢] هادي الكعبي ونصيف الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الاول، العراق، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٦ ،ص٢٨٠.

ثانياً: صور رقمنة التقاضي:

إن نظام رقمنة التقاضي يتضمن من الناحية القانونية صورتين أساسيتين للتقاضي الالكتروني من حيث التطبيق في مختلف دول العالم، تتمثل الصورة الاولى في استخدام الدول لتقنيات المعلومات والاتصال الالكتروني في انجاز إجراءات التقاضي أمام مختلف الجهات القضائية المختلفة من خلال تحويل الاجراءات الاعتيادية الورقية التقليدية إلى إجراءات إلكترونية عن طريق الانترنت، أما الصورة الثانية فتتمثل في التحكيم والتقاضي عن بعد والذي يكون عادة باستخدام التحقيق والمحاكمة بطريقة سمعية وبصرية من خلال شبكة دولية مفتوحة تضمن الاتصال المرئي والمسموع عن بعد، أو ما يسمى بالمحادثة عن بعد "conférence Vidéo" التي تضمن الحضور الالكتروني دون التقاء الطرفين سواء في القضايا الدولية أو الوطنية الداخلية التي تشمل نفس الاقليم الوطني .

والتقاضي الالكتروني عن بعد بصورتيه الأولى والثانية، يوفر عدة ضمانات قضائية أهمها تبسيط إجراءات التقاضي واختصار الوقت وعدم الانتقال إلى المحكمة في المرافعات والقضاء على عذر التخلف عن الوصول إلى جهة الحكم في الوقت المناسب، وتسريع

النطق بالحكم، وتخفيف المشاحنات بين أطراف الدعوى والخصوم، والتخلص من النظام القضائي التقليدي الذي يأخذ حيزا كبيرا من المستودعات لحفظ الملفات وتعويضه بالنظام الالكتروني البسيط الذي لا يأخذ سوى حيزا صغيرا.

وبالتالي فإن نظام التقاضي الالكتروني نظام مهم وفعال سواء في مجال التقاضي أمام المحاكم الجهات القضائية أو أمام هيئات التحكيم المحلية والدولية، لذا فإننا نناشد بضرورة سن نصوص تشريعية تساعد في تطبيق ذلك النظام في قانون المرافعات وقانون التحكيم المصري، وسوف نقتصر في دراستنا على التقاضي الالكتروني أمام الجهات القضائية.

المطلب الثالث

أهمية رقمنة التقاضي

من خلال عرضنا لما سبق يتبين لنا أن نظام رقمنة التقاضي يحقق العديد من المزايا و التي منها سهولة الاطلاع على ملف الدعوى عن بعد، و إمكانية تبادل المذكرات عن بعد وتقديم الطلبات بذات الوقت دون تأجيل الدعوى لأكثر من اجل.

فنظام رفع الدعوى إلكترونياً له العديد من المميزات، حيث يقدم نوع من التكنولوجيا يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم المستندات القانونية بطريقة إلكترونية وفق منظومة متكاملة ، كما يؤدي هذا النظام إلي التقليل من تكلفة رسوم التقاضي المبالغ فيها ، والتخلص من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالقضية والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة ، ويسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة أكثر فاعلية، كما يوفر هذا النظام إمكانية استلام المستندات في أي وقت يومياً حتى في أيام الاجازات والعطلات الرسمية طوال ٢٤ ساعة ومن أي مكان عبر شبكة الإنترنت .

وبالتالي نكون وضحنا نظام رقمنة التقاضي الذي يهدف إلى استخدام الوسائل الالكترونية في التقاضي كوسيلة، أو أداة، أو طريقة مساعدة للعنصر البشري في القيام بالعمل الاجرائي أمام المحاكم القضائَّية ، ومن ثم ترفع الدعاوي الكترونيا ويتم تخزينها آليا والاطلاع عليها عبر موقع المحكمة الالكتروني بالإضافة إلى إعلان كافة الأوراق القضائية عبر البريد الالكتروني بالبريد أو الهاتف المحمول، وسداد الُّرسوم بوسائل الدفع الالكتروني، مع التبادل المعلوماتي، وتخزين كافة القوانين، وأحكام المحاكم، وأنواع

الدعاوي وما يخصها على الانترنت وتظل الدعوى منظورة أمام المحكمة في جلسة علنية يحضرها الخصوم ويتنازعون فيها أمام المحكمة[١] .

أصدرت المفوضية الاوروبية قرار (الاتحاد الأوروبي) رقم (٢٤٨١) لسنة ٢٠٢٢ [٢]الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢ بشأن إنشاء برنامج سياسة العقد الرقمي ٢٠٣٠ قرارات رؤيتها لعام ٢٠٣٠ لتمكين المواطنين من اجراء الأعمال التجارية من خلال التحول الرقمي ("العقد الرقمي") فطريق الاتحاد إلى التحول الرقمي يجب أن يشمل الاقتصاد والمجتمع لنشر السيادة الرقمية بطريقة منفتحة، وتحقيق احترام الحقوق الأساسية، وسيادة القانون والديمقراطية، والإدماج، وإمكانية الوصول، والمساواة، والاستدامة، والمرونة، والأمن، وتحسين مستوى

[١] د. سيد أحمد محمود، نحو الكترونية القضاء المدني الاماراتي، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، حقوق عين شمس، ديسمبر 2017م، ج ١ ،ص ٣١٥.

[2]Official Journal of the European Union , DECISION (EU) 2022/2481 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 14 December 2022, establishing the Digital Decade Policy Programme 2030, 19.12.2022. p.327.

التعاملات في حياة المواطنين بتوفير الخدمات واحترام حقوقهم وتطلعاتهم، ويجب أن يساهم نظام الرقمنة في ديناميكية اقتصاد المجتمع حتى يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد.

بالإضافة إلى التخلص من الأعمال الروتينية كالتحرك لأكثر من جهة لإيداع الدعوى و تسجيلها و تسديد رسومها بإحدى وسائل الدفع الالكترونية و سهولة الانتقال و توفير الوقت، لأنه لا حاجة للذهاب إلى مقر المحكمة للاطلاع على قرار المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوى، و لا حاجة للسفر لحضور الجلسات، فتتوافر إمكانية إرسال ملف الدعوى بشكل فوري من محاكم الدرجة الأولى إلى محاكم الدرجة الثانية، أو عند إرسالها إلى مكاتب الخبراء أو الطب الشرعي، مع ضمان حق الخصوم بان ما قرره الخصم أو الشاهد تم إثباته بمحاضر الجلسات، و تحقيق الشفافية في التعامل

مع الدعوى، و سهولة حفظ القضايا و السرعة في تداول القضايا والفصل فيها، مع توفير النفقات و الجهد و الوقت[1].

ومن ثم يحقق التقاضي الالكتروني مميزات عديدة منها، تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين، ورفع فاعلية العمل، وربط معلومات الدعاوى بين المحاكم.

فيحقق التقاضي الإلكتروني رفع مستوى الكفاءة، حيث يكون بإمكان القاضي النظر في أضعاف القضايا التي ينظرها حاليا، كما أنه بإمكانه النظر في القضية، ومناقشة الخصوم والشهود من أي مكان دون الحاجة للحضور الشخصي، بالإضافة إلى تقليل إهدار وقت القاضي، الناتج عن تخلف أحد الخصمين عن الحضور لمقر

[1] د/ يوسف سيد سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، مرجع سابق، ص ٩٠؛ د/حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، مرجع سابق، ص ٥٥ وما بعدها.

التقاضي، إذ بالإمكان في القضاء الإلكتروني من تقديم بعض القضايا على بعض من خلال الاتصال بأطراف الدعوى[1].

وكذلك إمكانية متابعة أعمال التفتيش القضائي بكل يسر وسهولة، إذ بإمكان المفتش القضائي الدخول على الموقع المخصص للقاضي، ثم النظر في عدد القضايا المنجزة، وطبيعة الأحكام الصادرة، بل ويمكنه الحضور المباشر للجلسات القضائية حال نقلها مباشرة عبر الإنترنت، وهو في مكانه دون الحاجة لتكبد عناء السفر، أو الانتقال لمقر القاضي.

و بالتالي و بالإضافة إلى ما ورد فان هذا النظام له العديد من المميزات التي تجعله نظام فعال وناجح له أثار ايجابية أخرى و التي من أهمها اختفاء النظام الورقي و إحلال المحررات الالكترونية بدلا من المستندات الورقية و عبر شبكة الانترنت و السرعة في

[1] أمل فوزي أحمد، رؤى تشريعية لأمن المعلومات في مجال الكترونية الاجراءات، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية حقوق –جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ٥٨٧؛

-Cour d'appel de Fort-de-France - ch. Civile, 8 février 2022 / n° 21/00517.

انجاز إجراءات التقاضي، بالإضافة إلى توفر الوقت و الجهد و التكلفة فانه يتفادى عيوب الخطوط اليدوية على المستندات الورقية و صعوبة قراءتها و لاسيما من جانب الكتبة، و بهذا النظام يكون النظام القضائي قد حقق نقلة نوعية لمواكبة التطورات التشريعية و استثمار وسائل التقنية العلمية الحديثة لتحقيق أهداف القضاء.

المبحث الثاني

آليات تطبيق نظام رقمنة التقاضي

تمهيد وتقسيم:

تلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً مهماً في تسهيل الإجراءات بصفة عامة وأمام القضاء بصفة خاصة من توفير الوقت والجهد والمال على المتقاضين، وذلك ما تنبهت له العديد من الدول العربية والأوروبية، فقد قامت بإعداد خطط لتطوير نظام القضاء بها بما يسمح باستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحقيق العدالة الناجزة، خاصة في الخطوات المتعلقة بقيد الدعوى وتقديم المستندات وأدلة الإثبات، والسداد الإلكتروني للرسوم القضائية وغيرها، ومن خلال الأسطر التالية سنحاول توضيح التنظيم التشريعي والاجرائي لنظام رقمنة التقاضي في تشريعات وقواعد الدول التي وضعته في نصوصها، لذا قسمنا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التنظيم التشريعي لنظام رقمنة التقاضي.

المطلب الثاني: التنظيم الاجرائي لنظام رقمنة التقاضي.

المطلب الأول

التنظيم التشريعي لنظام رقمنة التقاضي

أولاً: موقف التشريع المصري من رقمنة التقاضي:

نظام رقمنة التقاضي يحقق العدالة الرقمية على أرض الواقع، فهناك دول قطعت أشواطا في سبيل تطبيق العدالة الإلكترونية، وبعضها الآخر مازال متأخرا عن الركب، وهذا راجع إلى عوامل بنيوية مختلفة، لكن مصر لديها من الإمكانيات والكفاءات والقيادات المحترمة والخبرة والإرادة ما يمكنها من ريادة هذا التطور، وكانت بداية تنفيذ تلك الخطة بالتعديلات التي قام بها المشرع على قانون المحاكم وعلى رأسها المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩[١].

[١] الجريدة الرسمية في العدد ٣١ مكرر (و) الصادرة بتاريخ ٧ أغسطس سنة ٢٠١٩، وأتاح لأول مرة استخدام وسائل تقنية المعلومات في تقديم خدمات رفع وإدارة الدعاوى القضائية الكترونياً.

أصدر المشرع المصري عام ٢٠٠٤ قانون التوقيع الالكتروني وانشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، والذي اختص في بعض مواد تنظيم التوقيع الالكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والادارية ، ونص في المادة ١٤ من التوقيع الالكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والادارية ذات الحجية المقررة للتوقيعات في أحكام قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية اذا روعي في انشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

فذكر المشرع المصري حجية الكتابة الالكترونية في القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتنظيم التوقيع الالكتروني وعرف الكتابة الالكترونية إلا أن ذلك القانون لا يسعف وتغل يد المحكمة للنظر فيما يطلبه المدعى من طلبات عن بُعد استناداً إلى نصوص المواد ٦٣ و ٦٥ و ٦٧ و ٧٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تجعل الخصومة القضائية حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء لدى القضاء أي باللجوء إليه عن

طريق إقامة الدعوى، وقد حدد القانون المصري إجراءات التقدم بهذا الادعاء الذى ينبني عليه انعقاد الخصومة وهى التي تقوم على اتصال الدعوى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وتكليف المدعى عليه بالمثول أمامها لكونها علاقة بين طرفيها من جهة وعلاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى.

وفي سبيل تحقيق ذلك التطور التكنولوجي في مجال رقمنة التقاضي فقد عقدت مصر اجتماع نتج عنه بعض التوصيات الصادرة على مائدة مستديرة عقدتها وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٢١[1].

شهدت مصر في الآونة الأخيرة خطوات إلى الامام في سبيل تطوير منظومة التقاضي وتيسيره على المتقاضين، وبين الحين والآخر تكشف وزارة العدل عن مشروعات جديدة في هذا المجال بالتعاون الفني والتقني مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،

[1] *تقرير بالتوصيات الصادرة عن مائدة مستديرة عقدتها وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٢١*، https://manshurat.org/node/75051

وبالتعاون القضائي والإداري مع الجهات والهيئات القضائية المختلفة، كما تم تدشين مشروعات رقمنة أخرى صغيرة خلال السنوات الثلاث الماضية بين بعض الجهات والهيئات القضائية وبين وزارة الاتصالات، ومن المرجو أن تتكامل جميع هذه المشروعات في منظومة تقاض واحدة مرقمنة تضمن العدالة الناجزة ودقة العمل والأداء.

ففي ديسمبر الماضي أعلنت وزارة العدل إطلاق منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية بالتعاون مع شركتي "مايكروسوفت مصر" و"لينك ديفيلوبمنت" وذكر وزير العدل خلال احتفالية الإطلاق أن المشروع نواة لتعميم إجراءات التقاضي عن بعد، حيث يمكّن المشروع المحامين من إيداع صحيفة الدعوى عن بعد وسداد رسومها ومصاريفها باستخدام بطاقات الائتمان أو أي وسيلة دفع أخرى وتوقيع الصحيفة بالتوقيع الإلكتروني، وذلك بعد التسجيل المسبق في السجل الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، والمُنشأ منذ عام ٢٠١٩ بعد صدور تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩.

وفي أكتوبر ٢٠٢٠ دشنت وزارة العدل مشروعا لنظر جلسات تجديد الحبس عن بعد، بآلية "الفيديوكونفرانس" والتي تمكن القاضي ومعه المحامي من مشاهدة المتهم في محبسه عن بعد ومباشرة إجراءات تجديد الحبس بدون نقله من مقر محبسه، وأعلنت الوزارة في مارس ٢٠٢١ أن هذا المشروع سيتم تعميمه في جميع المحافظات تباعا بعد البدء به في عدد محدود من المحاكم في القاهرة والإسكندرية ببعض السجون العمومية والمركزية، وأنه سيكون نواة لمشروع أوسع لعقد جلسات القضايا الجنائية عن بعد.

كما أطلقت وزارة العدل في أكتوبر ٢٠٢٠ خدمة إقامة الدعاوى المدنية عن بعد في ٦ محاكم ابتدائية على مستوى الجمهورية، بحيث تتم إجراءات رفع الدعوى ودفع الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بالمواعيد عن بعد.

ونظرا لأهمية هذه الخطوات، التي تشكل طريقا يبدو حتميا إلى التحول الرقمي الكامل عاجلا أم آجلا، عقدت وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة مائدة مستديرة في الأسبوع الأول من ديسمبر ٢٠٢١ بحضور مجموعة من المحامين والباحثين القانونيين، بهدف تقييم تلك التجارب، وتحديدا الحبس عن

بعد وإقامة الدعاوى المدنية والاقتصادية رقميا، ومناقشة مدى الحاجة لإصدار تشريع أو مدونة لتحديد معايير وشروط وضمانات التقاضي عن بعد، وجمع التوصيات والمقترحات العملية لتحسين أداء النظام الجديد والإعانة على أداء وظيفته على أكمل وجه.

كما تمت مناقشة بعض التجارب القائمة في دول عربية وأوروبية، لا سيما في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، واستعرضوا عددا من المبادئ القضائية الخاصة بالتقاضي عن بعد في المجال الجنائي، والصادرة حديثا من المحاكم العليا في فرنسا وألمانيا، والتي تؤكد على أحقية الدولة والجهات القضائية في التحول إلى المحاكمة عن بعد حفاظا على الصحة العامة، بشرط مراعاة الضمانات الدستورية للمتقاضين وتحديدا للمتهمين ووكلائهم من المحامين.

وقد توصلوا إلى أن رقمنة منظومة التقاضي بشكل عام ليست غاية، بل وسيلة لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة الناجزة وتخفيض النفقات غير المبررة، وأن هناك مشاكل بنيوية ومرفقية كبيرة في الواقع الرقمي المصري يكون حلها فقط من خلال توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستمرارية مشاريع الرقمنة المختلفة مع وضع

الضمانات الدستورية على رأس الأولويات، وليس بمجرد سن قانون خاص أو إدخال تعديلات على قانون، من دون التأكد من صلاحيته للتطبيق.

واتضح لنا مما سبق بالرغم من إدراك نظام رقمنة التقاضي وأهميته، إلا أننا لم نجد خطوة إلى الأمام في طريق إدخال النصوص التشريعية التي تنظمه، لذا فإننا نري ضرورة وجود قانون للتقاضي الالكتروني أو إدخال التعديلات اللازمة لإسباغ الحجية واعتماد التصرفات القانونية الالكترونية ووضعها في صور ملزمة ومنتجة وذات أثر قانوني كما ينظم الصلاحيات وسياسات استخدام النظام والجرائم الواقعة عليه وتحدد العقوبات المفروضة عليها، كما يضع الاطار اللازم لتعاون الجهات المعاونة وإمكانية إتاحة وتبادل المعلومات كإدارات مراكز المعلومات والرقابة على البنوك والأحوال المدنية وإدارة الجوزات غيرها .

ثانياً: موقف تشريع مملكة بوتان من رقمنة التقاضي:

تعتمد السلطة القضائية في شأن تفعيل نظام رقمنة التقاضي في مملكة بوتان بموجب قانون التقاضي الالكتروني الصادر في عام

٢٠٢٠[1]، على قواعد تسمى قواعد وأنظمة التقاضي الإلكتروني e– (litigation).

تهدف تقديم خدمة قضائية مناسبة وفعالة على النحو المنصوص عليه لزيادة تعزيز سهولة الوصول إلى المعلومات والخدمات القضائية مع مساعدة تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتعزيز وتوسيع المعرفة واستخدام المعلومات والاتصالات التكنولوجيا في إقامة العدل، ووفقا لتلك القواعد يتم رفع الدعاوى ومباشرتها وفقا للقواعد المنصوص عليها في نظام التقاضي الالكتروني.

ثالثاً: موقف تشريع سنغافورة من رقمنة التقاضي:

بدأت سنغافورة منذ زمن السعي خلف ادخال الوسائل الالكترونية في نظام التقاضي، حيث تم إنشاء مكاتب خدمات Net Law ، المعروفة الآن باسم مكاتب الخدمة، في عام ١٩٩٤ لتقديم مجموعة من خدمات الدعم لتمكين المواطنين الأقل قدرة على التعامل مع

[1] Rules and Regulations on Electronic Litigation (e-litigation), 2020,The Judiciary of the Kingdom of Bhutanhttps, https://worldjusticeproject.org

الوسائل الالكترونية من الوصول بسهولة إلى المعلومات المتاحة للجمهور والتعامل مع الوكالات الحكومية بشكل أكثر كفاءة[1].

تم تصميم تلك المكاتب لتقديم خدمات كاملة، وهي مجهزة ببنية تحتية راسخة وعمليات تدقيق، حيث يتوفر فريق من الموظفين المدربين تدريباً جيداً مع خبرة فريدة في ذلك المجال للتعامل بسهولة لتقديم دعم عملاء موثوق وفعال، كما امتد نشاط تلك المكاتب لخدمات الدعم للمجتمع القانوني لتشغيل نظام الملفات الإلكترونية (EFS) وخدمات Net Law في ١٩٩٧ و ١٩٩٢ على التوالي.

وقد أصدرت سنغافورة في ديسمبر ٢٠٢١ قانون محكمة القضاء العليا [2]رقم 914 لسنة٢٠٢١ لتوضيح الايداع الالكتروني وكيفية التعامل من خلاله لإيداع الدعاوى والمستندات الكترونيا وتحديد اجراءات التقاضي الالكتروني.

[1] https://www.elitigation.sg/_layouts/IELS/HomePage/Pages/AboutSB.aspx

[2] SUPREME COURT OF JUDICATURE ACT No. S 914, First published in the Government Gazette, Electronic Edition, on 1 December 2021,. https://sso.agc.gov.sg/

وتوفر محاكم الدولة مكاتب خدمات المحكمة العليا الواقعة في مكان مناسب للشركات الصغيرة فرصة للوصول إلى الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المحكمة العليا بسنغافورة ومحاكم الدولة في سنغافورة وأكاديمية القانون السنغافورية، دون الاشتراك فيها، مقابل رسوم مناسبة، يمكن للمتقاضين شخصيًا الاستفادة من خبرة مكاتب الخدمة لتقديم المستندات المطلوبة إلى المحاكم لبدء الدعوى.

رابعاً: موقف تشريع الصين من رقمنة التقاضي:

اهتمت الصين بإدخال نظام التقاضي الالكتروني إلى نصوص قوانينها حديثا حيث أصدرت "قواعد التقاضي عبر الإنترنت لمحاكم الشعب في اغسطس ٢٠٢١ [1] المشار إليها باسم" القواعد" 人民法院在线诉讼规则)"الصادرة عن محكمة الشعب العليا الصينية (SPC) وهي أول قواعد وطنية تدمج تقنية التقاضي عبر الإنترنت بشكل كامل في إجراءات التقاضي، والتي تنطبق على جميع القضايا القضائية وإجراءات المحاكم في جميع أنحاء البلاد.

[1] https://www.chinajusticeobserver.com/law

وقبل ذلك أصدرت مجموعات من قواعد التقاضي عبر الإنترنت، والتي كانت قابلة للتطبيق فقط على محاكم محددة (محاكم إنترنت) ، أو على إجراءات محددة (مثل جلسات المحكمة ، وتقديم الصكوك ، وخدمة الإجراءات) أو فترة معينة (مثل خلال جائحة COVID-19)، إلا أنها سرعان ما تدخلت بإصدار قواعد التقاضي عبر الإنترنت هذه المرة التي دمجت تقنية التقاضي عبر الإنترنت بشكل شامل في إجراءات التقاضي في الصين.

وتسعى الصين لتنفيذ التقاضي عبر الإنترنت من خلال منصة التقاضي الخاصة بالمحكمة عبر الإنترنت، حيث تقوم محكمة SPC والمحاكم المحلية بتطوير منصات التقاضي الخاصة بها عبر الإنترنت، ومن المحتمل في المستقبل أن تقوم محكمة الشعب العليا الصينية (SPC) بدمج هذه المنصات في جميع أنحاء البلاد.

خامساً: موقف دول الاتحاد الاوروبي من رقمنة التقاضي:

تسعى دول الاتحاد الاوروبي الي تحقيق العدالة الالكترونية عن طريق الرقمنة، حيث وضعت المفوضية رؤيتها لعام ٢٠٣٠ لتمكين

المواطنين من الحصول على حقوقهم بصورة مرنه وسريعة، ويتم ذلك عن طريق الدعم القوي للعلوم والبحث وتطوير المجتمع العلمي، حيث أنه هو القوى الدافعة للثورة التكنولوجية والرقمية، علاوة على أن رقمنة اقتصاد المجتمع هي الدعامة الحاسمة للمرونة الاقتصادية والمجتمعية فضلا عن كونها عاملا مؤثراً ومن الضروري للعمل الدولي للاتحاد وضع نطاق واسع يتلائم مع ركائز العقد الرقمي.

وفي البيان الصادر من الاتحاد الاوروبي بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢١[1] وضع أعضاء المجلس الأوروبي خطة الرقمنة، حيث تكون الاتصالات ووسائل التكنولوجيا خطوة نحو رسم التطور الرقمي للاتحاد.

[1] European Declaration on Digital Rights and Principles for the Digital Decade, EUROPEAN COMMISSION Brussels, 26.1.2022 ,COM (2022) 28. https://digital-strategy.ec.europa.eu/

وعقد مجلس الاتحاد الأوروبي[1] اجتماعا فعليًا يومي ١ و ٢ يونيو ٢٠٢١، وخلال جلسة مناقشة التي تم تنظيمها حول "المبادئ الرقمية – التخطيط على الطريقة الأوروبية " وقد أدلى ممثلي منظمة العفو الدولية ببيانات افتتاحية البرلمان الأوروبي والحكومة الإسبانية والبرتغالية لتقديم المناقشات، وتتألف اللجنة المنعقدة من ممثلين عن المستهلكين ورجال الأعمال والأكاديميين بشكل عام، أظهر أعضاء اللجنة دعمهم لتطوير مجموعة المبادئ الرقمية، لا سيما عندما تحاول موازنة الابتكار الرقمي مع القيم والحقوق الأخلاقية الأوروبية.

[1] COMMISSION STAFF WORKING DOCUMENT, Report on the stakeholder consultation and engagement activities Accompanying the document, COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS Establishing a European Declaration on Digital rights and principles for the Digital Decade , Brussels, 26.1.2022, p.23.

وأشارت اللجنة[1] إلى أننا يجب وضع وتخطيط رؤية للاتحاد الأوروبي نحو التحول الرقمي وتمكين الأفراد وتعزيز الأعمال المبتكرة، وقدمت اللجنة مؤخرا اقتراح لاتخاذ قرار بشأن "السير نحو العقد الرقمي" ، والذي يحدد أهداف رقمية ملموسة تستند إلى أربع نقاط أساسية (مهارات رقمية ، رقمنة البنية التحتية ورقمنة الشركات والخدمات العامة) التي ستساعدنا في تحقيق هذه الرؤية، وسوف يتم ذلك عن طريق التحول الرقمي لمجتمعاتنا ويجب أن يشمل الاقتصاد السيادة الرقمية ، والإدماج ، والمساواة ، والاستدامة ،المرونة والأمن والثقة وتحسين نوعية الحياة واحترام حقوق الناس والتطلعات ويجب أن تسهم في اقتصاد ديناميكي وعادل وكفاءة استخدام الموارد والمجتمع في الاتحاد الاوروبي.

[1] DECISION (EU) 2022/2481 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 14 December 2022 establishing the Digital Decade Policy Programme 2030, Official Journal of the European Union, 19.12.2022, p233 ets.

سادساً: موقف التشريع الاماراتي من رقمنة التقاضي:

أدخل المشرع الاماراتي تعديل على نصوص قانون الاجراءات المدنية يتيح رفع الدعوى بالطريق الالكتروني وذلك بإصدار قانون اتحادي الإمارات رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدني[١]، ثم توالت التعديلات التشريعية في مجال التقاضي الالكتروني فصدر القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات المدنية ثم القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ والذي أدرج في نصوصه أن يضاف إلى الكتاب الثالث من قانون الاجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته باب سادس جديد بعنوان استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات المدنية.

فالمنظومة القضائية في دبى اعتمدت على عقد الجلسات بشكل مباشر على مرأى ومسمع الجميع عبر برنامج الاجتماعات

[١] قانون اتحادي الامارات رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الاجراءات المدني، المنشور بالجريدة الرسمية العدد٥٧٢ السنة الرابعة والاربعون – بتاريخ ٢٠١٤-١١-٣.

الشهير Microsoft Teams، الذى يتيح تبادل المستندات والاستماع لمرافعة الدفاع أو الشهود، كما يتضمن النظام، تخصيص محاكم دبى قسما بموقعها الإلكتروني، لجداول الجلسات مدون به تاريخ الجلسة واليوم والوقت والقاعة واسم الدائرة، على أن يكون متاحا الضغط على زر مشاهدة الجلسة أثناء انعقادها مباشرة في الموعد المحدد وذلك بالصوت والصورة عبر البرنامج، كما يشمل النظام، برنامجا لمدرين الجلسة، لتدوين تفاصيلها ونص القرار أو الحكم، والذى يعلن أيضا عبر الموقع ويرسل برسالة نصية أو إلكترونية إلى ذوى الشأن[١].

وفى الحقيقة إن كوفيد ١٩ كان له أثر على النظام القضائي من حيث تعطيل المحاكم وغيرها من القطاعات على مستوى العالم، فالحديث في الوقت الراهن حول منظومة العدالة الإلكترونية المتكاملة عصر ما بعد الكورونا وأمل القطاع القضائي بجناحيه

[١] حسن مظفر الرزو، الجاهزية الالكترونية للبلدان العربية وانعكاساتها المختلفة على فرص تفعيل بيئة اقتصاد المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٢ ،ص.٣٣٩ وما بعدها.

القضاء الواقف والجالس للالتحاق بركب العدالة الرقمية والمحاماة الإلكترونية في دولة الإمارات.

صدر الدليل الاجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الالكترونية والاتصال عن بعد في الاجراءات الجزائية بموجب القرار الوزاري رقم ٢٥٩ تاريخ ٢٧/٠٣/٢٠١٩م. الذي استناداً لنص المادة ٢١ منه، يبدأ العمل به من تاريخ سريان قرارات المجلس .

حيث بدأ اعتماد واستخدام التقاضي عن بعد أو الافتراضي في محاكم دولة الإمارات لضمان سيادة العدالة خلال تفشي جائحة كوفيد-١٩ ومع بداية الأزمة، أعلنت دائرة القضاء في أبوظبي عن عقد أولى جلسات التقاضي عن بعد باستخدام نظام المحاكمة المرئية، وذلك في إطار تطبيق خطة العمل عن بعد واستمرارية الأعمال التي اعتمدتها الدائرة، ونظرت محكمة الأمور المستعجلة التجارية ٤ قضايا تجارية مستعجلة بحضور كافة الأطراف عبر تقنية "الاتصال المرئي".

ومن خلال نموذج التقاضي عن بعد، يتم عقد الجلسات عبر الوسائط الرقمية، ويستمع القاضي للدعوى بشكل مباشر قبل إصدار الأحكام. وأتت هذه المبادرة في إطار استراتيجية حكومة دولة

الإمارات خلال جائحة كوفيد-١٩ لمساعدة الأفراد على البقاء بالمنازل لتقليل الاختلاط والحد من معدلات انتشار الفيروس في الدولة. ويستطيع جميع الأطراف مثل المدعي والمدعى عليه والمحامي أو المستشار القانوني حضور جلسات التقاضي الافتراضية من خلال رابط إلكتروني للجلسة، وخلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ أوقفت معظم محاكم دولة الإمارات عقد جلسات عامة في قاعات المحاكم وانتقلت إلى نموذج التقاضي عن بعد[١].

ومن خلال ما سبق لنا عرضه تبين لنا أنه باتت الحلول الرقمية والتكنولوجية في عقد جلسات المحاكمات من الناحية الفعلية هي الحل الأمثل، واتجهت فيه غالبية القطاعات للعمل عن بعد، لتحقيق العدالة الناجزة، وتفادي كذلك التجمعات البشرية فضلا عن سهولتها وتوفيرها للوقت والجهد، ومسالة الاعتماد على التقاضي الإلكتروني سيؤتى ثماره، خاصة المحكمة الجنائية أو الدستورية العليا أو النقض أو الإدارية العليا، كونها توجد محكمة لها مقر واحد على مستوى الجمهورية.

[١] موقع البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة :

=

كما يتضح لنا مما سبق أن كلا من مملكة بوتان ودولة سنغافورة والصين ودول الاتحاد الاوروبي والامارات وضعوا نصوصا وقواعد تنظم رقمنة التقاضي، ونأمل أن يضع المشرع المصري نصوصا بقانون المرافعات تنظم عملية التقاضي الالكتروني بدقة.

المطلب الثاني

التنظيم الاجرائي لرقمنة التقاضي

أولا: إجراءات إقامة الدعوى بالطريق الالكتروني:

يعد التقاضي الالكتروني بمثابة المرحلة اللاحقة لإنشاء مرفق القضاء الالكتروني، حيث لا يمكن رفع الدعوى الكترونيا دون أن تكون للهيئة القضائية موقع على شبكة الانترنت أو أن تكون متصلة بنظام الحاسب الخاص بهم.

وفي هذا الصدد لم ينص المشرع المصري في قانون المرافعات ما ينظم تلك المسألة، إلا أنه نص في المادة (١٣) من قانون المحاكم

=

https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice

الاقتصادية على أن "في تطبيق أحكام هذا القانون، يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها: ...الإيداع الإلكتروني: وسيلة إقامة صحيفة الدعوى وقيدها، وكذا الطلبات العارضة والإدخال والتدخل، والتوقيع على صحفها توقيعاً إلكترونياً معتمداً وإيداع المستندات والمذكرات والتي تتم عبر الموقع المخصص لذلك بالمحكمة الاقتصادية المختصة".

كما عرف رفع المستندات إلكترونياً في نص المادة (١٣) بأنه تحميل المستندات والمذكرات المقدمة من أطراف الدعوى على الموقع الإلكتروني للمحكمة الاقتصادية المختصة مع إمكانية حفظها واسترجاعها والاطلاع عليها ونسخها تمهيداً لإرفاقها بملف الدعوى.".

في غالبية النظم التشريعية إذا لم تكن هناك ثمة دعاوى من أحد الخصمين للخصم الآخر إلى التلاقي أمام القضاء أو لم يكن لأحدهما أو كليهما وجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تنعقد، ولما كان المدعى أرسل الدعوى بالبريد السريع الدولي في أربعة مظاريف بلاستيكية بالمخالفة للنصوص المذكورة وبدون أن يودعها بصحيفة قلم كتاب المحكمة لا مناص من الحكم بعدم قبول الدعوى

لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون، ودعت المحكمة في حكمها الجديد من نوعه بملاحقة التطور التقني للمحاكم الجزء الحيوي من العملية القضائية بات لازما في العصر الحديث.

وبالتالي فقد أصبح إرسال المستندات والعرائض والوثائق إلكترونياً أول إجراء لبدء الخصومة القضائية، حيث يتم تسليم الوثائق إلكترونياً عبر الإنترنت أو الاكسترانيت بالتسليم المعنوي أو التنزيل عن بعد ويقصد به نقل أو استقبال وتنزيل أحد البرامج أو البيانات عبر الإنترنت الخاص للمستخدم، ويمكن نقل المستندات والملفات على الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي، ولذلك فإن الأجهزة الإلكترونية كالفاكس أو التلكس والإنترنت لها دور قانونياً في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني بحيث يكون معاون للقضاء في تجميع وتخزين وحفظ في الإعلانات وتبادل الوثائق إلكترونياً بين الخصوم أو محاميهم[١] .

[١] د/ خالد ممدوح ابراهيم ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم ، مرجع سابق ، ص٣٧.

في ذلك الصدد نصت المادة (٤٢) من قانون اتحادي الإمارات رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤[١] بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدني حيث نصت على "(١) ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي، وذلك بإيداع صحيفة دعواه لدى مكتب إدارة الدعوى، أو بقيدها إلكترونيا. (٢) يجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات الاتية 4/10 : (أ) اسم المدعي ولقبه ورقم هويته إن وجدت ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل عمله ورقم هاتفه واسم من يمثله ولقبه ورقم هويته ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل عمله وعنوان البريد أو رقم الفاكس أو البريد الالكتروني، فإن لم يكن للمدعي موطنا في الدولة عين موطنا مختارا له. (ب) اسم المدعى عليه ولقبه ورقم هويته إن وجدت ومهنته أو وظيفته وموطنه أو موطنه المختار أو محل إقامته ومحل عمله ورقم هاتفه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل عمله إن كان يعمل لدى الغير، فإن لم يكن للمدعى عليه أو لمن يمثله موطن أو محل عمل معلوم فآخر موطن أو محل إقامة أو محل عمل كان له أو عنوان البريد أو رقم الفاكس أو البريد الالكتروني. (ج) موضوع الدعوى والطلبات وأسانيدها. (د) تاريخ إيداع صحيفة الدعوى بمكتب إدارة الدعوى. (هـ) المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى. (و) توقيع المدعي أو من يمثله.".

[١] قانون اتحادي الامارات رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الاجراءات المدني، المنشور بالجريدة الرسمية العدد٥٧٢ السنة الرابعة والاربعون – بتاريخ ٢٠١٤-١١-٣.

كما نصت المادة (٩) من القسم (٢٧) الخاص بقواعد محكمة التجارة الدولية بسنغافورة الصادر عام ٢٠٢١ من قانون محكمة القضاء العليا بسنغافورة [1]على أن "خدمة الإيداع الإلكتروني

(1) خدمة التسجيل الإلكتروني ومكتب الخدمة الذي أنشأه المسجل بموجب القواعد المحلية للمحكمة وتوجيهات الممارسة الصادرة عن المسجل بموجبه تمتد لتشمل جميع القضايا والمسائل المرفوعة في المحكمة.

(2) باستثناء ما نصت عليه هذه القواعد، أو أي توجيهات للممارسة أو المبادئ التوجيهية الصادرة بموجب الأمر ١ ، القاعدة ١٤ ، ورهنا بأي من هذه التعديلات التي يتطلبها السياق للقواعد المحلية للمحكمة وتوجيهات الممارسة الصادرة عن المسجل بموجبها يتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم المستندات وتخزينها وتقديمها ونقلها واستخدامها في الدائرة العامة ومحكمة الاستئناف باستخدام خدمة الإيداع الإلكتروني، بما في ذلك دفع الرسوم والتشغيل العام للنظام واستخدامه، تطبق تلك القواعد على استخدام خدمة الإيداع الإلكتروني في جميع القضايا أو القضايا المرفوعة بالمحكمة[2].

---

[1] SUPREME COURT OF JUDICATURE ACT (CHAPTER 322) SINGAPORE INTERNATIONAL COMMERCIAL COURT RULES 2021.

[2] Art (9) "Electronic filing service 9.—(1) The electronic filing service and service bureau established by the Registrar under the domestic Rules of Court and the =

وفي صدد تحديد معنى المسجل في خدمة الايداع الالكتروني وضحت ذلك المادة (٦) من القسم (٢٨) من قانون رقم (٩١٤) لسنة ٢٠٢١ من قواعد سنغافورة "المستخدم المسجل

(1) -يجوز لأي كيان التقدم بطلب إلى المسجل ليكون مستخدمًا مسجلاً وفقًا لأي إجراء قد يتم تحديده لمثل هذه التطبيقات وفقا لأي توجيهات محددة لممارسة في الوقت الحالي من قِبل المسجل.

(2) يجوز لأي كيان مسجل كمستخدم أن يعين واحدًا أو أكثر من شركائها أو مديريها أو مسؤوليها أو موظفيها ليكونوا مفوضين المستخدم وفقًا لأي إجراء قد يتم تحديده وفقا لأي توجيهات تصدر بصدد الممارسة في الوقت الحاضر من قبل المسجل.

=

practice directions issued by the Registrar thereunder are extended to all causes and matters filed in the Court.

(2) Except as provided for in these Rules, or any practice directions or guidelines issued under Order 1, Rule 14, and subject to any such modifications as the context requires, the domestic Rules of Court and practice directions issued by the Registrar thereunder that make provision for documents to be filed, stored, served, transmitted and used in the General Division and Court of Appeal using the electronic filing service, including the payment of fees and the general operation and use of the system, apply to the use of the electronic filing service in all causes or matters filed in the Court".

(3) يجوز للمسجل السماح لأي كيان بأن يكون مستخدمًا مسجلاً أو شخصًا ليكون مستخدمًا مصرحًا له وفقًا للشروط والأحكام التي يراها مناسبة..

(٤) ...(٥)... ، (٦) قبل استخدام خدمة الإيداع الإلكتروني ، يجب على المستخدم المسجل :

(أ) الدخول في اتفاقية مع مزود خدمة الإيداع الإلكتروني لتوفير خدمة الإيداع الإلكتروني ؛ و

(ب) اتخاذ الترتيبات مع المسجل لتحديد طريقة دفع الرسوم المقررة المنصوص عليها في هذه القواعد.

(7) يجوز للمسجل التنازل عن تطبيق الفقرة (٦) ، كليًا أو جزئيًا ، فيما يتعلق بهؤلاء المستخدمين المسجلين أو فئة الأعضاء المسجلين حسب ما يراه المسجل مناسبًا.

(8) لأغراض هذه القواعد، تم إنشاء مكتب خدمات بموجب القاعدة ٥ يعتبر مستخدمًا مسجلاً وكل موظف يعمل بمكتب الخدمة يعتبر مستخدمًا مرخصًا له"[1].

[1] Art (6) " Registered user and authorised user

(1) Any entity may apply to the Registrar to be a registered user in accordance with any procedure as may be set out for such applications in any practice directions for the time being issued by the Registrar.

(2) Any entity which is a registered user may designate one or more of its partners, directors, officers or employees to be an authorized user in accordance with any procedure as =

وقد حددت المادة (١٠) من القسم (٢٧) من القانون رقم ٩٢٤ من قانون محكمة القضاء العليا بسنغافورة[1] طريقة الإيداع الإلكتروني " (١) عندما يلزم إيداع مستند أو تقديمه أو تسليمه أو نقله بطريقة أخرى إلى المسجل بموجب أي حكم من أحكام هذه القواعد، يجب

=

may be set out in any practice directions for the time being issued by the Registrar.

(3) The Registrar may allow an entity to be a registered user or a person to be an authorised user on such terms and conditions as he or she thinks fit.

(4) ....(5)...(6) Before using the electronic filing service, the registered user must —

(a) enter into an agreement with the electronic filing service provider for the provision of the electronic filing service; and

(b) make arrangements with the Registrar for the mode of payment of the applicable fees prescribed in these Rules.

(7) The Registrar may waive the application of paragraph (6), in whole or in part, in relation to such registered users or class of registered users as the Registrar deems fit.

(8) For the purposes of these Rules, a service bureau established under Rule 5 is deemed to be a registered user, and every employee of a service bureau is deemed to be an authorised user".

[1] SUPREME COURT OF JUDICATURE ACT No. S 924, First published in the Government Gazette, Electronic Edition, on 2 December 2021. https://www.sicc.gov.sg/

حفظه أو تقديمه أو تسليمه أو نقله بأي طريقة أخرى باستخدام خدمة الإيداع الإلكتروني، ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك.

(2) يمكن تقديم مستند أو تقديمه أو تسليمه أو نقله باستخدام خدمة الإيداع الإلكتروني وفقًا للفقرة (١) بأي من الطرق التالية:

(أ) عن طريق الإرسال الإلكتروني ؛

(ب) عن طريق مكتب الخدمات.

(٣) في حالة إيداع مستند أو تقديمه أو تسليمه أو نقله بطريقة أخرى إلى السجل أو إصداره باستخدام خدمة الإيداع الإلكتروني التي تم قبول اتباعها من قِبل المسجل ، يُعتبر أنه قد تم إيداعه أو تقديمه أو تسليمه أو نقله أو إصداره"[١].

[1]Art (10) " Electronic filing (1) Where a document is required to be filed with, served on, delivered or otherwise conveyed to the Registrar under any provision of these Rules, it must be so filed, served, delivered or otherwise conveyed using the electronic filing service, unless the Court directs otherwise.

(2) Filing, service, delivery or conveyance of a document using the electronic filing service pursuant to paragraph (1) may be done in any of the following ways:

(a) by electronic transmission;

(b) via a service bureau.

(3) Where a document is filed with, served on, delivered or otherwise conveyed to the Registry or issued using the electronic filing service and is subsequently accepted by the Registrar, it is deemed to be filed, served, delivered, conveyed or issued ….".

تعريف مكتب الخدمة وفقا لنص المادة (٥) من قسم 28 من قانون محكمة القضاء العليا رقم ٩١٤ لسنة ٢٠٢١ بسنغافورة " يعرف مكتب الخدمة بأنه:

(1)يجوز للمسجل إنشاء أو تعيين وكلاء لإنشاء مكتب خدمات أو مكاتب خدمة للمساعدة في إيداع المستندات أو تقديمها أو تسليمها أو نقلها باستخدام خدمة الإيداع الإلكتروني.

(2)لا يتم التعامل مع أي وكيل يعينه المسجل وفقًا للفقرة (١) على هذا النحو لأغراض قبول دفع الرسوم أو رسوم الخدمة.

(٣) أكاديمية القانون السنغافورية هي المشرف على أي وكيل يتم تعيينه بموجب هذه القاعدة"[1].

في ذلك الشأن اتبعت مملكة بوتان نظام الايداع الالكتروني لكافة المستندات فبعد ايداعها يتم إرسالها إلى قلم كتاب المحكمة عن طريق الوسيط الالكتروني ويكون الوسيط الالكتروني عبارة عن

[1] Art (5) Service bureau (O. 28, r. 5)
5.—(1) The Registrar may establish or appoint agents to establish a service bureau or service bureaux to assist in the filing, service, delivery or conveyance of documents using the electronic filing service.
(2) Any agent appointed by the Registrar pursuant to paragraph (1) is not treated as such for the purposes of the acceptance of the payment of fees or service charges.
(3) The Singapore Academy of Law is the superintendent of any agent appointed under this Rule".

بوابة الكترونية مخصصة للتقاضي الالكتروني ومعتمدة من القضاء يتم ايداع المستندات من خلالها[1].

وعند ايداع مستندات الدعوى يتم الدفع الالكتروني لرسوم المحكمة ويتم ذلك من خلال الدفع الإلكتروني بدلاً من الدفع النقدي، ففي الآونة الأخيرة وسائل الدفع الإلكتروني قد حلت محل وسائل الدفع التقليدي انسجاماً مع تطور التكنولوجيا الحديثة التي أنتجت تلك الوسائل كبطاقات الاعتماد الفيزا كارت الماستر كارد والتي من خلالها يتم دفع وسداد المصاريف القضائية من رسوم أو مصاريف الدعوى[2].

وذلك ما قامت مملكة بوتان بتطبيقه حيث نصت الفقرة (ز) من المادة (٤٤) على أن يتم الدفع الالكتروني عبر الانترنت بواسطة

[1] Art (44) "(e) "Electronic medium" means and includes the web based portal to be developed on CMS for e-litigation and all other electronic platforms adopted by the Judiciary".
[2] **Agus Salim, Elfran Bima Muttaqin**:Op.cit, p.20

وسائل الدفع الرقمي لجميع الرسوم القضائية والغرامات والودائع القضائية وجميع الرسوم الاخرى[1].

ونصت المادة (٧) من قواعد التقاضي عبر الإنترنت في الصين على أنه "يجب على الأشخاص المتقاضين المشاركين في التقاضي عبر الإنترنت إكمال تسجيل الاسم الحقيقي أولاً على منصة التقاضي. ويجب أن تتحقق المحكمة من الاسم الحقيقي ورقم الهاتف المحمول ، ورقم بطاقة الشخص المقيم بالدولة، ورقم جواز السفر ، ورمز الائتمان الاجتماعي الموحد ، وغيرها من المعلومات المتعلقة بموضوع التقاضي من خلال مقارنة الشهادات المقدمة والشهادات عبر الإنترنت، وشهادة منصة المصادقة على البطاقات تحقيق الشخصية، وما إلى ذلك ، للتأكيد من صحة موضوع التقاضي. بعد الانتهاء من توثيق البطاقة الشخصية عبر الإنترنت

[1]Art (44) "(g) Electronic payment or e-payment" means payment made through electronic medium without the use of cash and which enable digital payments of all fines, penalties, judicial deposits, court fees and, all other payments".

، سيحصل موضوع التقاضي على حساب خاص لتسجيل الدخول إلى منصة التقاضي.

يجب أن تحفظ موضوعات التقاضي المشاركة في التقاضي عبر الإنترنت بحساب الخاص وكلمة المرور الخاصين بمنصة التقاضي بشكل صحيح. ما لم يكن هناك دليل يثبت أن الحساب قد سُرق أو أن النظام خاطئ ، فإن فعل استخدام حساب خاص لتسجيل الدخول إلى منصة التقاضي يعتبر فعلًا من قبل الشخص المصادق عليه بنفسه.

عندما تجري المحكمة إجراءات التقاضي مثل الوساطة ، وتبادل الأدلة ، وجلسات الاستماع عبر الإنترنت ، يجب عليها التحقق من شخصية المتقاضي مرة أخرى ؛ فعليها التحقق من شخصيته في وضع عدم الاتصال، إذا لزم الامر. "[1].

[1]- Art (7) "第七 条 参与 在线 诉讼 的 诉讼 主体 应当 先行 在 诉讼 平台 完成 实名 注册。 人民法院 通过 证件 比 对 、 认证 平台 等 方式 , 核实 诉讼 主体 手机 号码 、 居民 身份证 件 号码 、 护照 号码、 统一 社会 信用 代码 等 信息 , 确认 诉讼 =

وقد وضحت المادة (١٠) من قسم 28 من قانون محكمة القضاء العليا رقم ٩١٤ لسنة ٢٠٢١ بسنغافورة تاريخ الايداع وفقا لنصوصها بأن الدعوى أو المستند يعد مودعا إذا تم حفظ المستند أو تقديمه أو تسليمه أوتم نقله إلى المسجل باستخدام خدمة الإيداع الإلكتروني التي تم قبول اتباعها من قِبل المسجل ، وتعتبر مُودعة أو مُقدَّمة أو تُسلَّم أو تُنقل :

(أ) حيث يتم إيداع المستند أو تقديمه أو تسليمه أو نقله عن طريق الإرسال الإلكتروني من نظام الكمبيوتر الخاص بالمستخدم المخول أو مستخدم مسجل ، في التاريخ وفي الوقت الذي يصبح

=

主体 身份 真实性。 诉讼 **主体 在**线 **完成 身份** 认证 **后 登**录 诉讼 **平台 的** 专用 账号。

参与 在线 诉讼 **的** 诉讼 **主体** 应当 **妥善 保管** 诉讼 **平台** 专用 账号 **和 密**码。 **除 有** 证明 **存在** 账号 **用 或者 系**统 错误 **的 情形**， **使用** 专用 账号 **登**录 诉讼 **所 作出 的 行**为， 视为 **被** 认证 **人 本人 行**为 **人民法院 在**线 **开展** 调解 、 证据 **交**换 、 **庭**审 **等** 诉讼 **活**动， 应当 **再次** 验证 诉讼 **主体 的** ； **有 的**， 应当 应当 **在**线 **下** 进一步 **核**实 **身份**。.".

فيه المستند قابلاً للاسترداد من خلال مزود خدمة الإيداع الإلكتروني على الكمبيوتر ؛

(ب) حيث تم إنشاء المستند عن بعد على نظام الكمبيوتر لمزود خدمة الإيداع الإلكتروني ، في التاريخ والوقت الذي يصبح فيه المستند قابل للاسترداد عن طريق خدمة الإيداع الإلكتروني عن طريق مقدم الخدمة؛ و

(ج) حيث يتم إيداع المستند أو تقديمه أو تسليمه أو نقله عن طريق مكتب الخدمة ، في التاريخ والوقتي الذي أصبح المستند قابلاً للاسترداد بواسطة المسجل على نظام الكمبيوتر للمسجل.[1]".

[1] -Art (10) "Date of filing—(1) Where a document is filed with, served on, delivered or otherwise conveyed to the Registrar using the electronic filing service and is subsequently accepted by the Registrar, it is deemed to be filed, served, delivered or conveyed —
(a) where the document is filed, served, delivered or conveyed by electronic transmission from the computer system of the authorised user or registered user, on the date and at the time that the document becomes capable of being retrieved by the electronic filing service provider in the computer system of the electronic filing service provider;
(b) where the document is remotely composed on the computer system of the electronic filing service provider, =

وبالتالي فإن المتقاضي أو المحامي (المسجل) عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة إلكترونية سوف يرسل صحيفة الدعوى عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض وبذلك يتم الايداع وتعد الدعوى مرفوعة أو المستند مقدم، وهذا الموقع متاح أربعة وعشرون ساعة يومياً لمدة سبعة أيام في الأسبوع، حيث تستلم هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة علي إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرساله إلي المحكمة المختصة، حيث يتسلمه الموظف المختص بقلم كتاب المحكمة ويقوم بفحص المستندات ثم يقرر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها ويرسل للمتقاضي رسالة إلكترونية يعُلمه فيها باستلام مستنداته والقرار الصادر بشأنها[1].

=

on the date and at the time that the document becomes capable of being retrieved by the electronic filing service provider in the computer system of the electronic filing service provider; and (c) where the document is filed, served, delivered or conveyed via a service bureau, on the date and at the time that the document becomes capable of being retrieved by the Registrar in the computer system of the Registrar".

[1] **M. Beni Kurniawan:** IMPLEMENTATION OF ELECTRONIC TRIAL (ELITIGATION) ON THE CIVIL =

ثانياً: سير إجراءات التقاضي الالكتروني:

إن الفوائد الرئيسية لنظام العدالة الإلكترونية تتمثل في زيادة كفاءة النظام القضائي، والحد من التكاليف وتقليص أمد الخصومات القضائية، وكذلك تبسيط الإجراءات القانونية والأعمال الإدارية، والزيادة في إنتاجية المحاكم وجودة العمل، مما ينفع الناس ويوفر الجهد والمال والوقت ويطيل عمر البنية الأساسية ووسائل المواصلات ويحد من الزحام ويجعل حياة الناس أيسر ويحقق العدالة[1] .

=

CASES IN INDONESIA COURTAS A LEGAL RENEWAL OF CIVIL PROCEDURAL LAW,Jurnal Hukum dan Peradilan Vol. 9, no. 1 (2020), p.47.

[1] **Ahmad Nurcholis:** HASIL CEK SIMILARITY EFFECTIVENESS OF THE PARTIES-WRITTENAPPROVAL REQUIREMENT FOR CONDUCTING ELECTRONIC LITIGATION THROUGH THE E-COURT SYSTEM IN INDONESIA, jounal of legal, Ethical and Regulatory issues, Volume 24, Issue 2021, p.3 ets; **Antonov Jaroslav Valerievich:** Remote and Alternative International Dispute Resolution: Electronic Mediation and Electronic Arbitration, A.

=

كما أن تطبيق التقاضي الإلكتروني والمنظومة القضائية التكنولوجية الموحدة يسهم في تيسير إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة، فتجديد الحبس عن بعد يوفر الجهد والمصروفات وأفراد التأمين في حال ما إذا كان المتهمون من العناصر الخطرة على الأمن، الأمر الذي كان يتطلب معه تشديد الحراسة وتأهب الاستعداد لتأمين المحكمة وتتبع خط سير المتهمين من السجن إلى المحكمة وكذا العودة، الأمر الذي يقتضى معه إجراءات أمنية مشددة[1].

كما يتميز هذا النظام الجديد بأنه يتيح للمتقاضين الاطلاع على سير إجراءات التقاضي في الدعاوى الخاصة بهم، من خلال الموقع الرسمي لوزارة العدل على شبكة الإنترنت، ويعد هذا الإجراء نقلة نوعية في عمل المحاكم، إذ ينقل التقاضي من نطاق العمل الورقي

=

Belohlavek & N. Rozehnalova, eds., LexLata BV., Hague, 2016, Vol. VII, p.3 et s.

[1] **Hacina Cherroun**: E-Litigation in Algeria,Op.cit, p.128 ets.

واليدوي إلى آفاق أوسع وأرحب ضمن منظومة قضائية تكنولوجية موحدة تساهم في تحقيق العدالة الناجزة[1].

إن الفوائد الرئيسية للتقاضي الإلكتروني التي تبينت لنا مما سبق تتمثل في زيادة كفاءة النظام القضائي، والحد من التكاليف وتقليص أمد التقاضي من خلال سرعة الفصل في القضايا، وتبسيط الإجراءات القانونية والخطوات الإدارية، لافتاً إلى أن مصر مؤهلة خلال الفترة المقبلة لتقديم نموذج للتقاضي عن بُعد يضاهي نظيره في دول العالم الغربي والعربي مثل محاكم دبي التي اعتمدت بشكل كبير على عدة أدوات لتمكين الاتصالات المرئية والمسموعة بين طرفين أو أكثر عن بُعد في استخدامها، وعند السير في إجراءات التقاضي يطرأ علينا سؤال حول حجية الكتابة الالكترونية؟ وهل البيانات والمعلومات المقدمة تتمتع بالحماية اللازمة وتخضع للسرية؟ ونحاول الاجابة عن تلك التساؤلات في الاسطر التالية.

---

[1] **Fatin Hamamah:**E-LITIGASI DALAM MEWUJUDKAN ASAS PERADILAN SEDERHANA, Op.cit, p.244.

- **حجية الكتابة الإلكترونية:**

يعد ما اتخذته وزارة العدل من استخدام وسائل التكنولوجيا في التقاضي وإقامة الدعاوى المدنية عن بعد يسهم في سرعة الفصل في القضايا ويحقق العدالة الناجزة التي ننشدها جميعا في وقت قصير ما يوفر الوقت والجهد والمال على المتقاضين.

أهتم المشرع المصري في حجية الكتابة الالكترونية فذكرها في القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وعرف الكتابة الالكترونية: كل حرف أو ارقام أو رموز أو أي علامات أخرى تثبت على دعامة الالكترونية أو رقمية أو ضوئية أو أي وسيلة أخرى مشابهة وتعطي دلالة قابلة للإدراك[١].

كذلك اهتم المشرع المصري بالمحررات الالكترونية في قانون التجارة بأن السندات (المحررات) الناتجة عن الفاكس والتلكس والميكروفيلم وأي وسيلة الكترونية مماثلة نفس القوة القانونية

[١] فقرة(أ) من المادة الأولى من قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الالكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، الجريدة الرسمية - العدد ١٧ تابع (د) - في ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٤.

للسندات (المحررات) سواء كان اصل المستند أو صورته ، بشرط أن يتم إصدار قرار من و زير العدل يحدد قواعد والضوابط الخاصة يمثل هذه السندات مع توفر شرط الاستعجال ليتم إسباغ الحجة عليها، كذلك في قانون التحكيم المصري نلاحظ ان في المواد المدنية والتجارية منح المشرع حجة قانونية للوسائل الإلكترونية، إلا أنه اشترط الكتابة ليكون السند أو المحرر حجة قانونية بالإضافة الى اتفاق ارادة طرفي التحكيم المسبقة لقبول مثل هذه الوسائل ومخرجاتها.

وكذلك نص في القانون على أن للكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والادارية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية متى استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون[١].

[١] نصت المادة (١٥)على أنه للكتابة الالكترونية وللمحررات الالكترونية، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للكتابة =

إذا كان المشرع المصري قد أخذ بالتقنية الحديثة في مجال التوقيع الإلكتروني بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، فإنه يجب التنويه أن التطور التقني للمحاكم وهى الجزء الحيوي من العملية القضائية أمر لا مفر منه تسايراً مع النظم المعلوماتية الحديثة في العلم القضائي لملاحقة التطور العالمي الذي طرأ على المحاكم الإلكترونية بديلا عن المحاكم التقليدية خاصة وأن السلطة القضائية تذخر بأعضاء يجيدون أصول التقاضي الإلكتروني، وبالتالي يتضح لنا أن المشرع المصري قد أخذ بالتقنية الحديثة في مجال الاثبات..

- **مراعاة السرية في إجراءات التقاضي الإلكتروني:**

وللحفاظ على سرية إجراءات التقاضي الإلكتروني يجب أن تتضمن التعامل مع كافة التسجيلات الإلكترونية على أنها معلومات سرية،

=

والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفقًا للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

كما يجب أن يتمتع التوقيع الإلكتروني والمستندات الإلكترونية بنفس الحُجية التي تتمتع به التوقيعات والمحررات الورقية الرسمية المُشار إليها في أحكام قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية.

مع مراعاة الحق في الخصوصية، وأنه لا يجوز نشرها أو نسخها إلا بإذن من المحكمة المُختصة حسب ما تقتضيه الحاجة، كما أن سجلات المحاكمة التي يتم إعدادها من خلال استخدام تقنية التواصل عن بُعد سيتم تسجيلها والحفاظ عليها إلكترونيًا، ويتم التعامل معها كمعلومات سرية، ولا يجوز تداول هذه السجلات أو الاطلاع عليها أو نسخها أو حذفها من نظم المعلومات الإلكترونية إلا بعد الحصول على تصريح من المحكمة المُختصة[1].

وذهبت فرنسا إلى أهمية الاحتفاظ بسرية كافة البيانات والمستندات الخاصة بالدعاوي، حيث حرصت على أن يتم الوصول إلى معلومات نظام الاتصالات الإلكترونية الخاصة بالمحكمة من قبل المحامين، خاصة المتاح لمحاكم الاستئناف، تتم كافة الاجراءات عبر الشبكة الداخلية للمهنة « intranet–avoués » عبر بوابة آمنة بين شبكة العدالة وشبكة المهن تسمى الشبكة الخاصة

[1] **Rory D. Bahadur:** Electronic Discovery, Informational Privacy, Facebook and Utopian Civil Justice, Mississippi Law Journal, Vol. 79, No. 2, 2009, p. 317 et s; Cour de cassation , Chambre sociale , 8 décembre 2021, n° 19-22.810.

بشركات المحامين. ويعمل هذا الأخير تحت مسؤولية الغرفة الوطنية للنواب في محاكم الاستئناف، وتهدف طريق تشفير إجراءات التسجيل وكافة الأدوات المختلفة إلى ضمان أمان وسرية وسيلة الاتصال والحفاظ على كافة المعلومات[1].

وقد نصت المادة (٧٤٨-٦) من قانون الاجراءات المدنية الفرنسي على أن "يجب أن تضمن عمليات التقنية المستخدمة، بموجب الشروط التي يحددها قرار أمين الأختام، ووزير العدل، تحديد هوية أطراف الاتصال الإلكتروني، وسلامة المستندات المرسلة، وأمن وسرية المعلومات والمستندات المتبادلة، وحفظ عمليات الإرسال التي تم إجراؤها والسماح بتحديد تاريخ الإرسال على وتاريخ الاستقبال من قبل المستلم...[2].

1 **C. Fleuriot:** Procédure d'appel avec représentation obligatoire en matière civile: des modifications, Dalloz actualité 13 janvier 2011, Décr. n°2010-1647, 28 déc. 2010, JO 29 déc; **Cécile Crichton :**Cookies et autres traceurs : des sanctions sous le signe de la continuité,Dalloz actualité, 15 février 2023,p.103.

2 **Arti**cle 748-6 "Les procédés techniques utilisés doivent garantir, dans des conditions fixées par arrêté du garde des sceaux, ministre de la justice, la fiabilité de l'identification =

وفي هذا الصدد نصت المادة ٣٨ من قواعد التقاضي الالكتروني بالصين الصادرة في ٢٠٢١ على أنه " تلتزم الجهة التي تقوم بممارسة عملية التقاضي عبر الإنترنت بالقوانين واللوائح ذات الصلة بشأن أمن البيانات وحماية المعلومات الشخصية، باستثناء المعلومات التي تم الكشف عنها من قبل المحاكم الشعبية وفقًا للقانون، ولا يجوز لأي شخص الكشف عن معلومات بيانات التقاضي عبر الإنترنت ونشرها واستخدامها في انتهاك للقوانين واللوائح. في حالة الظروف المذكورة أعلاه ، يجوز لمحكمة الشعب ، بناءً على الظروف المحددة ووفقًا للقوانين والتفسيرات القضائية المتعلقة بأمن البيانات وحماية المعلومات الشخصية وعرقلة التقاضي ، متابعة المسؤولية القانونية للوحدات والموظفين المعنيين،

=

des parties à la communication électronique, l'intégrité des documents adressés, la sécurité et la confidentialité des échanges, la conservation des transmissions opérées et permettre d'établir de manière certaine la date d'envoi et, celle de la mise à disposition ou celle de la réception par le destinataire....".

وفي حالة وجود جريمة، يجب متابعة المسؤولية الجنائية وفقًا للقانون"[1].

- **الاعلان الالكتروني وتبادل المستندات:**

لم ينص المشرع المصري على الاعلان الالكتروني في قانون المرافعات، إلا أنه نص في قانون المحاكم الاقتصادية على ذلك، حيث نصت المادة (٨) مكرر (أ) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ على أن "يخطر قاضى التحضير الخصوم بالحضور أمام الهيئة بأي وسيلة يراها مناسبة، ومن بينها، البريد الإلكتروني أو الاتصال الهاتفي أو الرسائل النصية. وتعتبر الخصومة منعقدة في حالة حضور المدعى عليه أو من يمثله قانوناً، فإذا تخلف أحد الخصوم عن تقديم مستند له مسوغ في الأوراق بعد طلبه منها، جاز

[1] Art(38) "第三 十八 条 参与 在线 诉讼 的 相关 主体 应当 遵守 数据 安全 和 信息 保护 的 法律 法规 数据 和 个人 信息 保护 除 人民法院 依法 公开 的 , 任何 人 不得 违法 违规 披露 、 传播 和责任。 第三 十九 条 本 规则 自 2021 年 8 月 1 日 起 施行。 最高人民法院 之.".

لقاضى التحضير تغريمه بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه".

وقد عرف القانون سالف الذكر في المادة (١٣) منه الإعلان الإلكتروني: إعلان أطراف الدعوى بأي إجراء قانوني يُتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الإلكتروني أو بالعنوان الإلكتروني المختار.

وفي ذلك الشأن فقد اعتدت فرنسا بالإعلان الالكتروني والاخطار والاحالة الالكترونية كوسيلة من وسائل التقاضي التي تسهم في تحقيق العالة الناجزة[1]، فقد وضع المشرع الفرنسي نصوصا بقانون الاجراءات المدنية تجيز استخدام الوسائل الالكترونية في التقاضي وذكر ذلك في المادة (٢/٧٤٨)[2] يجوز استخدام الوسائل الإلكترونية

[1] **Romain Laffly**: Déféré et communication par voie électronique,Dalloz actualité 23 juin 2017, p.5.

[2] Art. 748-2 Le destinataire des envois, remises et notifications mentionnés à l'article 748-1 doit consentir expressément à l'utilisation de la voie électronique (Décr. no 2009-1524 du 9 déc. 2009, art. 3-II, en vigueur le =

في الاعلان وفقا (المرسوم رقم ٢٠٠٩-١٥٢٤ بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٩ ، المادة ٣ II- ، ساري المفعول في ١ كانون الثاني يناير ٢٠١١) بشرط أن يوافق مستلم الرسائل البريدية والتحويلات والاخطارات الالكترونية، والموافقة بالمعنى المقصود في الفقرة السابقة وضحتها المادة (٦/٧٤٨)[1] الصادرة بالمرسوم رقم ٢٠١٩-٤٠٢ تاريخ ٣ مايو ٢٠١٩ مادة ٤-٢) الموافقة التي تصدر من الأطراف أو ممثليهم على اتباع الوسائل الالكترونية أثناء الإجراءات أمام محاكم الدرجة الأولى والثانية ، وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في القانون.

=

1er janv. 2011) «, à moins que des dispositions spéciales n'imposent l'usage de ce mode de communication .».

[1] (Décr. no 2018-1219 du 24 déc. 2018, art. 6-I) «Vaut signature, pour l'application des dispositions du présent code aux actes que (Décr. no 2019-402 du 3 mai 2019, art. 4-2o) «les parties,» le ministère public ou les auxiliaires de justice assistant ou représentant les parties notifient ou remettent à l'occasion des procédures suivies devant les juridictions des premier et second degrés, l'identification réalisée, lors de la transmission par voie électronique, selon les modalités prévues au premier alinéa.».

في هذا الصدد قضت محكمة النقض الفرنسية في حكم حديث لها في يناير ٢٠٢٣ [1] بالإعلان الالكتروني كوسيلة من وسائل إخطار الأطراف بالأوراق القضائية لاستئناف الأحكام، ورفضت الاستئناف المقدم عن طريق الوسائل الالكترونية وذلك لتقديمه بعد مرور المدة القانونية الجائز تقديمه خلالها[2].

كما اعتدت الصين بالتبادل الالكتروني للإعلانات والمستندات من خلال المواقع الالكترونية، عند إجراء التقاضي عبر الإنترنت ، يجب على محاكم الشعب الحصول على موافقة الأطراف المعنية وإبلاغهم بالإجراءات المحددة والأشكال الرئيسية والحقوق والالتزامات والعواقب القانونية للتقاضي عبر الإنترنت، ويتعين على المحكمة بناءً على طلب الطرف الآخر عن رغبته في التقاضي عبر الإنترنت ، وذلك ما نصت عليه المادة (٤)[3] من قانون قواعد

[1]- Cour de cassation - Deuxième chambre civile, 12 janvier 2023 / n° 21-16.804.

[2] -Cour de cassation, Chambre civile 2, Audience publique du 1 juin 2017, N° de pourvoi: 16-18.361.

[3] - Art (4) "第四 条 人民法院 开展 在线 诉讼 ， 应当 征得 当事人 同意 ， 并 告知 适用 在线 诉讼 的 =

التقاضي عبر الإنترنت لمحكمة الشعب الصادر في ٢٠٢١ ، فأقر بأنه يلزم اتباع الإجراء التالية:

(١) عندما يختار أحد الأطراف طوعًا تطبيق التقاضي عبر الإنترنت ، لا تحتاج المحكمة إلى الحصول على موافقته بشكل

=

环节 、 主要 形式 、 权利 义务 、 法律 后果 和 操作 方法 等。

人民法院 应当 根据 当事人 对 在线 诉讼 的 相应 意思 表示 ， 作出 以下 处理：

）一） 当事人 主动 选择 适用 在线 诉讼 的 ， 人民法院 可以 不再 另行 征得 其 同意 ， 相应 诉讼 环节 可以 直接 在线 进行；

）二） 各方 当事人 均 同意 适用 在线 诉讼 的 ， 相应 诉讼 环节 可以 在线 进行；

）三） 部分 当事人 同意 适用 在线 诉讼 ， 部分 当事人 不 同意 的 ， 相应 诉讼 可以 采取 当事人 线上 、 不 同意 方 当事人 线 下 的 方式 进行；

）四） 当事人 仅 主动 选择 或者 同意 对 部分 诉讼 环节 适用 在线 诉讼 的 ， 人民法院 不得 推定 对 其他 诉讼 环节 均 同意 适用 在线 诉讼。

对 人民 检察院 参与 的 案件 适用 在线 诉讼 的 ， 应当 征得 人民 检察院 同意。".

منفصل، ويمكن إجراء عملية التقاضي المقابلة مباشرة عبر الإنترنت ؛

(٢) إذا وافقت جميع الأطراف على تطبيق التقاضي عبر الإنترنت ، فيمكن إجراء عملية التقاضي المقابلة عبر الإنترنت؛

(٣) إذا وافقت بعض الأطراف على تطبيق التقاضي عبر الإنترنت ، ولم توافق بعض الأطراف فيمكن إجراء عملية التقاضي المقابلة عبر الإنترنت من قبل الطرف الذي يوافق وغير متصل من قبل الطرف الذي لا يوافق ؛

(٤) عندما يختار أحد الأطراف أو يوافق طواعية فقط على تطبيق التقاضي عبر الإنترنت على بعض روابط التقاضي ، لا يجوز لمحكمة الشعب أن تفترض أنه يوافق على تطبيق التقاضي عبر الإنترنت على روابط التقاضي الأخرى.

عند تطبيق التقاضي عبر الإنترنت في القضايا التي يشارك فيها وكيل نيابة الشعب، يجب الحصول على موافقة النيابة الشعبية".

كما نصت المادة (١٤) منه على أنه "يجوز لمحكمة الشعب، بناء على اختيار الأطراف وظروف القضية، أن تنظم تبادل الأدلة عبر الإنترنت بين الأطراف، وتقديم الأدلة ومراجعتها إلكترونيًا بطريقة متزامنة أو غير متزامنة.

إذا اختار الأطراف تبادل الأدلة عبر الإنترنت في وقت واحد ، فيجب عليهم تسجيل الدخول إلى منصة التقاضي في الوقت الذي تحدده محكمة الشعب، وإصدار آراء الاستجواب بطريقة مركزية حول مواد الأدلة التي تم استيرادها إلى منصة التقاضي أو نسخ مواد الأدلة التي يتم تسليمها دون اتصال بالإنترنت من خلال الفيديو عبر الإنترنت أو بوسائل أخرى.

أما إذا اختار الأطراف تبادل الأدلة عبر الإنترنت بشكل غير متزامن، فيجب عليهم تسجيل الدخول إلى منصة التقاضي بشكل منفصل في غضون فترة زمنية معينة تحددها محكمة الشعب ، والتحقق من مواد الأدلة التي تم ادخالها إلى منصة التقاضي، وإصدار آراء الاستجواب وذلك إذا وافق جميع الأطراف على تبادل الأدلة عبر الإنترنت، ولكن إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن

الطريقة المحددة ، فسيتم تطبيق تبادل الأدلة المتزامن عبر الإنترنت.. "[1].

وفقا لنص المادة (٨) من قسم 28 من قانون محكمة القضاء العليا رقم ٩١٤ لسنة ٢٠٢١ بسنغافورة فقد وضحت الإيداع الإلكتروني للمستندات القانونية حيث نصت على أن "(1) عندما يكون المستند مطلوبًا لتقديمه أو تقديمه أو تسليمه أو نقله بطريقة أخرى إلى

[1] Art (14) "第十四 条 人民法院 根据 当事人 选择 和 案件 情况 ， 可以 组织 当事人 开展 在线 证据 交换 ， 通过 同步 或者 非 同步 方式 在线 举证 、质证。
各方 当事人 选择 同步 在线 交换 证据 的 ， 应当 在 人民法院 指定 的 登录 诉讼 平台 通过 在线 其他 ， 对 已经 导入 的 证据 材料 或者 线 送达 的 证据 材料 副本 ， 集中 发表 质证 意见。
各方 当事人 选择 非 同步 在线 交换 证据 的 ， 应当 在 人民法院 确定 的 合理 期限 内 登录 登录 平台 查看 已经 导入 诉讼 平台 的 证据 材料 ， 并 发表 质证 意见。
各方 当事人 均 同意 在线 证据 交换 ， 但 对 具体 方式 无法 达成 一致 意见 的 ， 适用 同步 在线 证据 交换。.".

المسجل بموجب أي حكم آخر من هذه القواعد ، يجب حفظه أو تقديمه أو تسليمه أو نقله عن طريق استخدام خدمة الإيداع الإلكتروني.

(2)لأغراض الفقرة (١) ، يتم استيفاء أي متطلبات لإيداع مستند أو تقديمه أو تسليمه أو نقله بطريقة أخرى عن طريق الإيداع أو الخدمة أو التسليم أو نقل نسخة واحدة باستخدام خدمة الإيداع الإلكتروني لهذا الطلب.

(3)يمكن تقديم مستند أو خدمته أو تسليمه أو نقله باستخدام خدمة الإيداع الإلكتروني وفقًا للفقرة (١) بإحدى طريقتين–

(أ) عن طريق الإرسال الإلكتروني ؛ أو

(ب) عن طريق مكتب الخدمات.

(٤) بغض النظر عن ما ورد في الفقرة (١) ، يجوز للمسجل السماح بإيداع مستند أو جزء من مستند أو أي فئة من المستندات

أو تقديمها أو تسليمها أو نقلها بخلاف استخدام خدمة الإيداع الإلكتروني"[1].

[1]ART (8) Electronic filing "8.—(1) Where a document is required to be filed with, served on, delivered or otherwise conveyed to the Registrar under any other provision of these Rules, it must be so filed, served, delivered or otherwise conveyed using the electronic filing service in accordance with this Order and any practice directions for the time being issued by the Registrar.
(2) For the purpose of paragraph (1), any requirement for the filing, service, delivery or otherwise conveyance of a document is satisfied by the filing, service, delivery or otherwise conveyance of a single copy using the electronic filing service in accordance with this Order.
(3) Filing, service, delivery or conveyance of a document using the electronic filing service pursuant to paragraph (1) may be done in one of 2 ways —
(a)by electronic transmission; or
(b)via a service bureau.
(4) Despite anything in paragraph (1), the Registrar may allow a document, part of a document or any class of documents to be filed, served, delivered or otherwise conveyed other than by using the electronic filing service.
(5) The form of any document must be as set out —
(a)in any practice directions for the time being issued by the Registrar; or
=

تبين لنا مما سبق أنه يلزم موافقة كل طرف على اتباع اجراءات التقاضي عبر الانترنت، وإذا كان الطرف لا يرغب في اتباع تلك الوسائل فيكون له الحرية الكاملة في اختيار الوسيلة المناسبة للتقاضي من خلالها، كما أنه يتم تحديد الروابط الالكترونية التي تستخدم في عملية التقاضي ويتم اعلام الاطراف بها، وبالتالي تتم اجراءات التقاضي الالكتروني في سرية تامة ولا يمكن للغير الاطلاع على مستنداتهم، وتتم مبادلة المستندات والاعلانات والإخطارات الالكترونية بين الاطراف المتنازعة بسرعة وسهولة ويسر.

ثالثاً: أحكام التقاضي الالكتروني:

نصت المادة ١٥ من قواعد التقاضي الالكتروني بالصين الصادر في ٢٠٢١ على أن "المواد الإلكترونية والبيانات الإلكترونية المقدمة

=

(b)where the document is remotely composed on the computer system of the electronic filing service provider, in the form made available through the electronic filing service,....".

من الأطراف كدليل، يتعين على المحكمة، وفقًا للأحكام ذات الصلة من القوانين والتفسيرات القضائية، تحديد صحة هذه المواد وشرعيتها ومدى ملاءمتها بعد فحص الأدلة المقدمة من قبل الاطراف. ولا يجوز استخدام الأدلة التي لم تتحقق منها المحكمة كأساس للحكم في وقائع الدعوى"[1].

وقد نصت المادة (٣٣) من قانون التقاضي الالكتروني الصادر في عام ٢٠٢٠ بمملكة بوتان على أن تقوم المحكمة بعد إصدارها للحكم بإرسال نسخة من الحكم عبر الوسيط الإلكتروني للأطراف ومع ذلك، يجوز لكل من الاطراف التوجه إلى المحكمة للحصول على النسخة الأصلية من الحكم[2].

[1] Art (15) "第十五 条 当事人 作为 证据 提交 的 电子 化 材料 和 电子 数据， 人民法院 应当 按照 法律 和 司法 解释 的 规定， 经 当事人 举证 依法 认定 其 真实性 、 合法性 和 关联 性。 未经 人民法院查证 属实 的 证据， 不得 作为 认定 案件 事实 的 根据。.".

[2] Art (33) "A copy of the Judgement shall be delivered via the electronic medium. However, if a party desires, they =

ووضحت المادة (٣٤) إمكانية اختيار الطرف المستأنف لطريقة حضور الجلسات، في حالة رغبة احد الأطراف في الطعن على الحكم فيجوز له الطعن بالاستئناف، ويجوز لأي طرف أن يختار إما مواصلة الاستماع عن بعد أو حضور جلسة الاستماع في قاعة المحكمة على النحو المنصوص عليه في هذه القواعد واللوائح[١].

كما نص المشرع الفرنسي على ذلك في المادة (٥/٧٤٨) من قانون الاجراءات المدنية على أنه "لا يحول استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني في التقاضي دون حق صاحب المصلحة في طلب حصوله على نسخة ورقية من الحكم القضائي المتضمن الصيغة التنفيذية"[٢].

=

may approach the Court for the original copy of the Judgement".

[1] Art (34) "In case of appeal, a party may either opt for continued remote hearing or courtroom hearing as prescribed in this Rules and Regulations".

[2] Art (748-5) "L'usage de la communication par voie électronique ne fait pas obstacle au droit de la partie intéressée de demander la délivrance, sur support papier, de

=

يتضح لنا من النصوص السابقة بأنه بانتهاء عملية التقاضي الالكتروني تقوم المحكمة بإرسال نسخ من الحكم لكل طرف، مع امكانية حصولهم على صور رسمية من الاحكام ، كما أنه يجوز اتباع الاجراءات الالكترونية للطعن على الحكم الصادر بالاستئناف، وبالتالي نكون من خلال عرضنا لما سبق تبينا سهولة اجراءات التقاضي الالكتروني، وضرورة السعي نحو رقمنة التقاضي للاستفادة من الوسائل الالكترونية والثورة التكنولوجيا وتحقيق العدالة في صورة سريعة وبسهولة.

=

l'expédition de la décision juridictionnelle revêtue de la formule exécutoire".

المبحث الثالث

تطبيق نظام رقمنة التقاضي في مصر

التقاضي من خلال المحكمة الالكترونية هو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيداً للوصول الى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام.

كما يتيح هذا النظام من خلال المحكمة الالكترونية شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات، و بناء عليه فتجهيز المحكمة وقاعات المحكمة والاقسام الادارية والتنفيذية فيها سيأخذ طابعاً تقنياً يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالاً الكترونياً دون حاجة للحضور الشخصي، ويتميز هذا الاتصال بالشفافية والسرعة العالية في الحصول على المعلومة وتنفيذ) الاجراءات.

وبات التقاضي الإلكتروني واقعا في عالمنا خاصة مع انتشار جائحة فيروس كورونا، ووصل قطار التطوير بالطبع إلى مصر، الذي تسعى لمواكبته وعلى رأسها وزارة العدل التي بدأت في تنفيذ خطة التحول الرقمي وتوسيع نطاق التعاملات من خلاله حتى في إجراءات التقاضي وتجديد الحبس وخلافه من الأمور، إذ عمدت لتنفيذه دون المساس بحقوق المتهمين من ناحية وتسهيل أعمال القضاة وتقليل النفقات المالية من ناحية أخرى.

وفي مصر انتهت وزارة العدل من ميكنة العديد من المحاكم شملت ٢٩ محكمة ابتدائية، بالإضافة إلى محكمة النقض، و٨ محاكم استئناف و١٩ مأمورية استئناف تتبعها، و٧٠ محكمة جزئية. لملايين المتقاضين في جائحة كورونا إدخال منظومة "التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي، مصر تبدأ تنفيذ خطة "الرقمنة" بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ والتنسيق بين وزارة العدل والاتصالات لتحقيق التقاضي الإلكتروني.

إن ميكنة المحاكم خطوة نحو القضاء على الفساد في إطار تنفيذ استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠.

الهدف من الخطة المتكاملة لهيكلة نمط العمل بالمحاكم هو دعم وتحقيق العدالة الناجزة، وتقديم المُحاكمات السريعة، ومواكبة التغييرات التقنية المُتقدمة والذى سيَسمح باستخدام مكالمات الفيديو خلال المحاكمات في المحاكم المدنية والمحاكم المتخصصة، للنظر في الدعاوى والمنازعات المُتعلقة بالعمل والمسائل المالية والتعاقدات وحقوق الملكية الفكرية، من بين قضايا أخرى، وسوف يشهد النظام القضائي في مصر "قفزة ذكية"، حيث من المُقرر أن يتم التخطيط لتقديم محاكمات إلكترونية عبر مكالمات الفيديو أثناء الجلسات – أي بدون الحضور في قاعات المحكمة – وكذلك حدوث الترجمة الفورية في إجراءات المحكمة من خلال شاشة تربط بين المُترجمين وأمناء المحكمة والقضاة، بالإضافة إلى خدمات الوساطة والتوفيق الإلكترونية في مجال العدالة الجنائية.

ضرورة التعاون الوثيق مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بغرض الوصول إلى منظومة متكاملة للتقاضي الإلكتروني.

تقوم المحكمة الإلكترونية بعقد جلساتها عبر مؤتمرات الفيديو كونفرنس يقرب العدالة من المواطنين خصوصا القاطنين في المناطق النائية ويذلل الصعوبات المتعلق بالاختصاص المكاني، إذ أنه في مجال العدالة الرقمية يعفي بعض المتقاضين من الانتقال إلى المحاكم وهذا النظام يحد كذلك من اكتظاظ المحاكم، ويواجه إنزال نظام متكامل للعدالة الرقمية على أرض الواقع صعوبات وتحديات كثيرة تختلف من بلد إلى أخر، إذ أن هناك دول قطعت أشواطا في تطبيق العدالة الإلكترونية، وبعضها الآخر مازال متأخرا عن الركب، وهذا راجع إلى عوامل بنيوية مختلفة، لكن مصر لديها من الإمكانيات والكفاءات والقيادات المحترمة والخبرة والإرادة ما يمكنها من ريادة هذا التطور الرائع والمفيد.

وفي هذا الصدد تتولى الوزارة العدل الإعداد للنظام الجديد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالتنسيق مع محاكم الاستئناف المختلفة وكانت بداية تنفيذ تلك الخطة بالتعديلات التي قام بها المشرع على قانون المحاكم وعلى رأسها المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة

٢٠١٩[١]، وأتاح لأول مرة استخدام وسائل تقنية المعلومات في تقديم خدمات رفع وإدارة الدعاوى القضائية الكترونياً.

تم الانتهاء بالفعل من ميكنة ١٠٠ مقر محكمة في مصر[٢] بغرض بناء منظومة تكنولوجية موحدة وإعداد أرشيف إلكتروني. ومن المُخطط مستقبلًا أن تكون الميكنة بداية من تحرير المحضر في قسم الشرطة، وصولًا للنيابة ثم وصولًا إلى المحاكمة حتى الانتهاء منها بالتصرف في الدعوى. ومنها على سبيل المثال لا الحصر محكمة الفيوم التي تم افتتاحها في سبتمبر ٢٠١٩ – محكمة العبور الجديدة التي تم افتتاحها في أكتوبر نفس العام– محكمة الجيزة التي تم افتتاحها في يناير ٢٠٢٠.

[١] الجريدة الرسمية في العدد ٣١ مكرر (و) الصادرة بتاريخ ٧ أغسطس سنة ٢٠١٩.

[٢] حسام محفوظ، ميكنة ١٠٠ مقر..تفاصيل التحول الرقمى للمحاكم فى ٥ سنوات، صحيفة الدستور، ٢٠٢٠، https://www.dostor.org/2962521

وفي الفترة الحالية يتم العمل على تنفيذ منظومة التقاضي الإلكتروني في مصر، وتم البدء بالمحاكم الاقتصادية حيث تجري تجارب على ثلاث مراحل وهي:

مرحلة التسجيل وتم الانتهاء منها بالكامل.

مرحلة قيد الدعوى إلكترونيًا، وتم الانتهاء منها أيضًا وجاري عمل التجارب على مستوى محكمة الإسماعيلية فقط.

مرحلة التحضير والتقاضي الإلكتروني وجاري تجهيزها والبدء فيها فور الانتهاء بنجاح من المرحلة السابقة.

أما بالنسبة للمحاكم المدنية جاري إعداد نظام التقاضي الإلكتروني حيث تتيح للمتقاضين إمكانية إقامة الدعاوي المدنية وسداد الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بمواعيدها، دون التوجه للمحكمة، ولكن تظل عملية التقاضي تتم بحضور الأطراف أمام القاضي في هذه المرحلة. تم الاتفاق على أن يكون تشغيل تلك المنظومة تجريبيًا بمحكمة القاهرة الجديدة الابتدائية، على أن يتم استكمال عمل المنظومة بباقي المحاكم على اختلاف درجاتها تباعاً.

كما عقدت تجربة انعقاد جلسة بنظام الاجتماع المرئي «فيديو كونفرنس» في محكمة شمال القاهرة وتجربة أخرى على تجديد الحبس للمتهمين عن بُعد بنظام الفيديو كونفرنس، كما تم افتتاح محكمة الطفل النموذجية بالجيزة مُجهزة بقاعة للفيديو كونفرنس وجميع التجهيزات والمستلزمات الخاصة لانعقاد جلسات عن بُعد بنظام الاجتماع المرئي في المستقبل. حيث سيتم نشر هذه التطبيقات بعد التنسيق مع وزارة الاتصالات لأنها الجهة الفنية في هذا الأمر.

وبالتالي فإننا نعتقد أن إدخال التقاضي الإلكتروني في مصر سيحقق العدالة الناجزة ، ويوفر الكثير من الجهد وسيرفع من كفاءة النظام القضائي، ويحد من التكاليف، وكذا تبسيط الإجراءات القانونية والأعمال الإدارية، سيعود بالنفع المجتمع ويوفر الجهد والمال والوقت.

فلا بد من السير وبسرعة في سبيل تطبيق التقاضي الإلكتروني في مصر، والسعي في سبيل إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل القضائي.

الهدف من الخطة المتكاملة لهيكلة نمط العمل بالمحاكم هو دعم وتحسين العدالة الناجزة، وتقديم المُحاكمات السريعة، ومواكبة التغييرات التقنية المُتقدمة والذى سيَسمح باستخدام مكالمات الفيديو خلال المحاكمات في المحاكم المدنية والمحاكم المتخصصة، للنظر في الدعاوى والمنازعات المُتعلقة بالعمل والمسائل المالية والتعاقدات وحقوق الملكية الفكرية، من بين قضايا أخرى، وسوف يشهد النظام القضائي في مصر، حيث من المُقرر أن يتم التخطيط لتقديم محاكمات إلكترونية عبر مكالمات الفيديو أثناء الجلسات – أي بدون الحضور في قاعات المحكمة – وكذلك حدوث الترجمة الفورية في إجراءات المحكمة من خلال شاشة تربط بين المُترجمين وأمناء المحكمة والقضاة، بالإضافة إلى نظم التحكيم والوساطة والتوفيق الإلكترونية.

وقد يواجه نظام رقمنة التقاضي مجموعة من الصعوبات التقنية ، التي تعترض مسيرة تطور

اجراءات التقاضي (رقمنة) ويمكن اجمالها بالنقاط التالية [1]:

١. ضعف أنتشار الانترنت في المناطق النائية ، مما يكون سببا رئيسيا في عدم رفع الدعوى

الكترونيا .

٢. ظهور أعمال القرصنة على أجهزه الحاسوب ومحاولات اختراق المواقع الالكترونية بشبكة

الانترنت من قبل المتطفلين أو المخربين .

٣. أنتشار الفيروسات على الاجهزة الالكترونية، التي تؤدي الى تدمير محتويات برامج الحاسوب.

٤. وجود الأمية المعلوماتية ، والتفاوت التقني الهائل بين الدول المتقدمة والنامية .

[1] د/ محمد عصام الترساوي ، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٣ ، ص١٠٩.

٥. ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الالكترونية في الدول النامية ، مع شعور هذه الدولة بأن المعاملات الالكترونية خطر يواجه اقتصادها .

٦. ضعف الالمام باللغات الاجنبية الى جانب ضعف الثقة والامان بشبكة الانترنت ، للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الالكتروني عبر الوسائط الالكترونية.

وفي ذلك الصدد أصدرت المفوضية الاوروبية قرار (الاتحاد الأوروبي) رقم (٢٤٨١) لسنة ١٢٠٢٢ الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢ بشأن إنشاء برنامج سياسة العقد الرقمي ٢٠٣٠ قرارات رؤيتها لعام ٢٠٣٠ لا يمكن التحول الرقمي بدون دعم قوي للعلوم والبحث والتطوير، فالمجتمع العلمي هو القوى الدافعة للثورة التكنولوجية والرقمية فتعد رقمنة الاقتصاد في المجتمع هي الدعامة الحاسمة للمرونة الاقتصادية

[1]Official Journal of the European Union, DECISION (EU) 2022/2481 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 14 December 2022, establishing the Digital Decade Policy Programme 2030, 19.12.2022. p.327.

والمجتمعية فضلا عن كونها عاملا مؤثر عالميا ، فمن الضروري للعمل الدولي للاتحاد وضع هيكلة واسعة النطاق تقوم على التعاون بما يتلاءم مع أساسيات العقد الرقمي، فالحاجة إلى مثل هذه الهيكلة ينعكس أيضا في الاتصال المشترك بين المفوضية والممثل الأعلى لاتحاد شؤون الخارجية.

كما أن نصوص قانون الصين وضحت أنه يتم الربط الالكتروني بين القضاء الالكتروني والجهات الحكومية الأخرى كالشهر العقاري لتحديد الممتلكات والسجل التجاري وغيرها من الجهات، وبالتالي تتمكن من إصدار الأحكام وتنفيذها، حيث نصت المادة (٣٦) منه على أن".... ويجوز لمحاكم الشعب استخدام نظام التحقيق والتحكم في الممتلكات ، ومنصة الاستفسار والتقييم عبر الإنترنت ، ومنصة المزاد عبر الإنترنت ، ونظام العقوبة الائتمانية ، وما إلى ذلك،

لكي يتم التنفيذ مثل تحديد الممتلكات ، والإغلاق ، والمصادرة ، والتجميد ، والخصم ، وتغيير الأسعار ، والعقاب عبر الإنترنت"[1].

ومن خلال نظر نصوص قوانين الدول التي أدخلت نظام التقاضي الالكتروني تبين لنا أهمية ذلك النظام وضرورة التدخل التشريعي بسن نصوص تحدد الاجراءات الواجب اتباعها لتطبيق نظام رقمنة التقاضي في مصر.

ولكي يتم تفعيل ذلك النظام يجب الربط الالكتروني بين العديد من الجهات الحكومية حتى تكتمل المنظومة الالكترونية من انهاء الخصومة وتكون وسيلة أسرع للحصول على الحق .

لذا نعتقد أن الجهات التي لابد من ربطها إلكترونياً، وهي:

١- وزارة العدل بجميع إداراتها.

٢- مجلس القضاء الأعلى.

---

[1] Art (36) "...人民法院 可以 通过 财产 查 控 系统 、网络 询价 评估 平台 、 网络 拍卖 平台 、 信用 惩戒 系
=

٣- النيابة العامة.

٤- الشهر العقاري.

٥- الطب الشرعي.

٦- المعمل الجنائي.

٧- مصلحة الأحوال المدنية

٨- إدارة تنفيذ الأحكام.

٩- مصلحة وثائق السفر والهجرة.

١٠- الأجهزة والإدارات ذات الصلة بالنواحي الاقتصادية كالسجل التجاري ومصلحة الضرائب والجمارك وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك يلزم الاهتمام بتدريب الكادر البشري وهم القضاة المعلوماتيين الذين ينظرون الدعاوى ويصدرون الاحكام بموجب وسائل تقنية وحاسوبية ويمتلكون حصيلة معلوماتية واسعة تساعدهم على استخراج القوانين والاحكام بأقل جهد وأسرع وقت، وكذلك الموظفين الآخرين وهم الاداريين منهم كتبة المواقع الالكترونية

=

统 等 , 在线 完成 财产 查明 、 查封 、 扣押 、 冻结 、 划扣 、 变 价 和 惩戒 等 执行 实施 环节

=

وآخرون يقومون بمهمة ادارة المواقع الالكترونية والذين يمارسون واجبات متعددة أهمها التحقق من الهوية الالكترونية وحجية المستندات الالكترونية ودعم الادارة العليا وتنظيم اجراءات العمل الادارية والاهتمام بإدارة التغيير وبنى الاتصالات التحتية وتطوير الموظفين.

كما أنه يجب أن تكون لدى الدولة امكانية لاستخدام الوسائل الالكترونية من حيث الاجهزة والشبكات ومن حيث الاشخاص العاملين على تلك المنظومة، ووضحت ذلك قواعد التقاضي عبر الانترنت بالصين[1] فوجدت أنه في الحالات التي يكون فيها

=

。.".

[1] Art (35) "第三 十五 条 适用 在线 诉讼 的 案件 ，人民法院 应当 利用 技术 手段 案 同步 生成，。 电子 档案 的 立卷 、 存储 、 利用 等 按照 档案 管理 相关 法律 法规 的 规定 执行。
案件 无 纸质 材料 或者 纸质 材料 已经 全部 转化 为 电子 材料 的， 第一审 人民法院 可以 采用 电子 卷宗 代替 纸质 卷宗 进行 上诉 移送。
=

التقاضي عبر الإنترنت قابلاً للتطبيق، يجب أن تكون المحكمة لديها الكفاءة في استخدام الوسائل التقنية لإنشاء ملفات إلكترونية في نفس الوقت جنبًا إلى جنب مع القضية لتشكيل ملف إلكتروني. كما يجب أن يتم حفظ الأرشيفات الإلكترونية وأرشفتها وتخزينها واستخدامها وما إلى ذلك وفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة بإدارة المحفوظات.

وإذا لم تكن هناك مواد ورقية في القضية أو تم تحويل جميع المواد الورقية إلى مواد إلكترونية، يجوز لمحكمة الدرجة الأولى الشعبية استخدام الملفات الإلكترونية بدلاً من الملفات الورقية لنقل الاستئناف.

=

适用 在线 诉讼 **的 案件 存在** 纸质 **卷宗 材料 的**，应当 **按照 档案 管理 相关 法律 法**规 **立卷** 、 归档 **和 保存**。

第三 十六 条 执行 **裁决 案件 的 在**线 **立案** 、 电子 **材料 提交** 、 执行.".

في حالة وجود ملفات ورقية في الحالات التي تنطبق على التقاضي عبر الإنترنت ، يجب إنشاء الملفات وأرشفتها وحفظها وفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة بإدارة المحفوظات.

كما أن دول الاتحاد الاوروبي تسعى لتطوير البنية التحتية الرقمية المستدامة للاتصال والإلكترونيات الدقيقة والقدرة على معالجة البيانات الضخمة لأن الرقمنة تعد أمرًا بالغ الأهمية، ولمزيد من التطورات التكنولوجية والرقمية وجد الاتحاد الاوروبي ضرورة ادخال المناطق الريفية ضمن خطة الرقمنة، وذلك لجعل المناطق الريفية في الاتحاد الأوروبي – نحو مناطق ريفية أقوى ومتصلة ومرنة ومزدهرة بحلول عام ٢٠٤٠ وموثوقة وسريعة واتصال آمن للجميع وفي كل مكان في الاتحاد، بما في ذلك في المناطق الريفية والنائية، مثل أماكن الجزر والمناطق الجبلية وذات الكثافة السكانية المنخفضة، وكذلك المناطق الخارجية. فهناك الاحتياجات المجتمعية في تزايد باستمرار في ذلك النطاق، فمن ضمن خطة الرقمنة بحلول عام ٢٠٣٠، سوف تطلق شبكات بسرعة جيجابيت، ويجب أن تصبح متاحة لأولئك الذين يحتاجون أو يرغبون في الحصول على الخدمات، يجب تغطية جميع المناطق المزدحمة

بالسكان بشبكة لاسلكية عالية السرعة فالتطورات القادمة للأقمار الصناعية أو G٥ أو أي نظام بيئي مستقبلي آخر والجيل التالي من شبكات Wi-Fi يحقق المساواة ، حيث يكون لها أداء شبكة متكافئ وذلك حتى تكون الخدمات عادلة ومتناسبة مع البنية التحتية الرقمية لصالح جميع المواطنين في الاتحاد[1].

مما سبق يتبين لنا أنه لابد من وضع منظومة إلكترونية منظمة تقوم بإدارة عمليات التقاضي الالكتروني وتوفير الأجهزة والشبكات اللازمة وتكون على أعلى كفاءة وذات تقنيات عالية، بالإضافة إلى العمل على تدريب الموظفين وتعيين عناصر عمل محترفة في استخدام الوسائل الالكترونية، والعمل على نشر الوعي الالكتروني لدى الجمهور وتوضيح كيفية استخدام الوسائل الالكترونية في عمليات التقاضي الالكتروني بدقة وبالتفصيل، وذلك بهدف إنشاء بنية تحتية جيدة لفكرة استخدام الوسائل الالكترونية في التقاضي ومواكبة الثورة التكنولوجية العالمية، كما يجب العمل على تهيئة

[1]- DECISION (EU) 2022/2481 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 14 December 2022 establishing the Digital Decade Policy Programme 2030, Official Journal of the European Union, p.230.

الكوادر البشرية العاملة في مرفق القضاء من قضاة وموظفين إداريين لمعرفة التعامل مع الوسائل التقنية الحديثة، حتى يتم تطبيق الإجراءات النظامية الإلكترونية على نحو يحقق العدالة ولا يضر بمرفق القضاء..

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين... وبعد..

رقمنة التقاضي هو نظام قضائي جديد يهدف إلى تطبيق إجراءات التقاضي بطرق غير تقليدية أي من خلال الوسائل الإلكترونية للفصل في الدعاوى بدءاً من رفع عريضة الدعوى وصدور الحكم وتنفيذه، وذلك لمواكبة التطور التقني المعلوماتي بتوظيف القواعد العامة للعمل بتلك الوسائل التقنية المعلوماتية، والذي يساعد على اختصار الوقت والجهد والنفقات لكل دعوى وتجاوز حالة أطالة أمد الفصل فيها وتراكم القضايا التي تملأ المحاكم وامتصاص حالة الزحام أي التواجد المادي لأطراف الدعوى وكل المعنيين في الحضور بما فيهم الجمهور والتي تتم جميعها عن بعد فضلاً عن ذلك فإن التقاضي الإلكتروني يؤكد حالة تباعد أطراف النزاع من جهة والتباعد بينهم وبين المحكمة التي تقام فيها الدعوى من جهة أخرى بخلاف التقاضي التقليدي الذي يمكن اجتماعهم في مكان واحد وهي المحكمة التي تقوم بنظر موضوع النزاع ولكن بوسائل

علمية حديثة تمكن القاضي ومعاونيه والخصوم أو ممثليهم من الاستعانة بها كأجهزة ووسائل معاونة لإنجاز واجباتهم القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة.

وبهذا نكون أمام آلية جديدة لتطبيق نظام قضائي متطور قائم على أسس وقواعد وتشريعات في ظل عصر المعلوماتية و التقنية الرقمية، و التي جعلت من العالم عبارة عن قرية صغيرة، بحيث أصبح كل شيء قابل للتحول إلى إشكال رقمية الكترونية سواء كانت أصواتا أو صورا أو نظريات علمية أو رسومات هندسية أو معادلات كيميائية، و إنما تبين هذه الدراسة مراحل التقاضي كما في حالتها التقليدية إلا أنها وفق خطوات الكترونية أي عن بعد وفق توظيف القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية دون استبعاد أي منها، بل تطويعها للعمل بموجب هذا النظام مع وجوب تدخل تشريعي بتعديل البعض منها كما اشرنا في الدراسة، مع بيان العيوب التي يتضمنها نظام الدعاوى الورقية التقليدية القائم حاليا، و التي منها صعوبة الاطلاع على الدعاوى من قبل الخصوم، و صعوبة تبادل المذكرات، و صعوبة إرسال الدعوى، و إمكانية التلاعب في المستند الورقي المرفق مع الدعوى و سهولة إتلافه و

صعوبة استرجاعه، و سهولة تعرض المستند للسرقة، مع تأثير عوامل الزمن باستهلاكه و إتلافه نتيجة الأساليب المتخلفة في عمليتي الخزن و النقل داخل المحاكم..

بعد أن انتهينا من تناول البحث، لابد لنا أن نوضح ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات، نأمل أن يأخذ بها المشرع المصري في تطوير تشريعاته.

أولاً: النتائج :

– نظام رقمنة التقاضي تنظيم تقني معلوماتي للقضاء ، يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم، وتقديم أدلتهم، تمهيداً للوصول إلى الحكم، وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية.

– يتميز نظام رقمنة التقاضي بعدة خصائص، وهو احلال الوثائق الإلكترونية ومغادرة الوثائق الورقية ، وإرسال المستندات والعرائض والوثائق عبر الإنترنت ، واستخدام الوسيط الإلكتروني لتنفيذ اجراءات التقاضي الالكتروني عبر الانترنت أو الاكسترانيت، وسرعة تنفيذ إجراءات التقاضي، وحلول وسائل الدفع الكتروني محل الدفع النقدي، واثبات اجراءات التقاضي الإكتروني من خلال المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني.

– توصلنا إلى إن إقامة الدعوى إلكترونياً لا يتعارض مع قانون المرافعات المصري، وان التحول الى نظام القضاء الإلكتروني لا يتعارض مع القانون بل سيتوافق معه ويحقق غاية القضاء وهو تحقيق العدالة الناجزة.

أخذ المشرع المصري بالتقنية الحديثة في مجال التوقيع الإلكتروني بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، بالرغم من ذلك لم يراعي التطور التقني للمحاكم وهى الجزء الحيوي من العملية القضائية أمر لا مفر منه تسايراً مع النظم المعلوماتية الحديثة في العلم القضائي لملاحقة التطور العالمي الذي طرأ على المحاكم الإلكترونية بديلا عن المحاكم التقليدية خاصة وأن السلطة القضائية تذخر بأعضاء يجيدون أصول التقاضي الإلكتروني.

– تم إطلاق خدمة التقاضي الإلكتروني نوفمبر ٢٠٢٠ في المحاكم الاقتصادية (ELEC) لأول مرة في جمهورية مصر العربية، يستطيع الأفراد (الشخص الطبيعي) والشركات (الشخص الاعتباري) والمحامي إقامة الدعوي بعد تسجيل البيانات علي موقع التقاضي الإلكتروني الخاص بالمحكمة

الاقتصادية، مع إرفاق صورة بطاقة الرقم القومي وباختيار الموطن، بإطلاق بريد الإلكتروني يتم استخدامه خلال مراحل الدعوى.

- توصلنا إلى أن نظام رقمنة التقاضي يمكن المتقاضين، ووكلائهم، من الترافع، وتحضير الشهود، وتقديم البيانات، والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة، في كل وقت ومن أي مكان، ويتطلب تطبيق هذا النظام تسجيل القضية، وصرف رقم تسلسلي لها مباشرة، مع توفير إمكانية لتسهيل تسجيل القضية المحولة من النيابة، من خلال سحب بياناتها إلكترونياً، وتوزيع القضايا على السادة القضاة في المحكمة إلكترونياً، وإعداد محاضر الجلسات في قاعة المحاكمة، ومن قبل أمين السر مباشرة، مع تمكين كل من القاضي وأطراف القضية من متابعة ما يدون في المحضر أولاً بأول، من خلال تركيب شاشتين إضافيتين، واحدة لاستخدام القاضي، وأخرى لاستخدام المحامين والمتقاضين، وتركيب شاشات استفسار لخدمة الجمهور في مداخل المحاكم، تمكن المواطنين من البحث عن قضاياهم، والاطلاع على آخر إجراءاتهم، وموعد الجلسة القادمة، وخلاصة الحكم في حال صدور حكم في

القضية، وتوفير إمكانية لإعداد وإصدار كل نماذج التبليغات والمراسلات الصادرة من المحكمة من خلال الكمبيوتر بشكل آلي، وبالاعتماد على البيانات التي تم تزويد الكمبيوتر بها لحظة تسجيل القضية، من دون الحاجة إلى المراسلات الورقية، وطباعة القرارات والحكم المتعلق بالقضية من خلال أمين السر، وإدخال خلاصة الحكم لكل طرف من أطراف القضية، وتحديد التهم التي أدين بها، كما يتم إدخال مدة الحكم، وقيمة الغرامات المحكوم بها، فضلا عن تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين عبر الهاتف المحمول، يستطيعون من خلالها إرسال رسالة إلكترونية SMS، يطلبون فيها الاستفسار عن كل القضايا المقامة ضده في كل المحاكم عبر إدخال رقمه المدني، أو اسمه الكامل، وتاريخ الميلاد، ويتم إرسال رسالة جوابية له بأنه لا توجد عليه أي قضايا، أو قائمة بأرقام القضايا المسجلة عليه وفي أي محاكم، ويتطلب ذلك أيضا وبالتبعية إمكانية الربط الإلكتروني مع الجهات الأمنية ذات العلاقة، بحيث يتم تبادل جميع المذكرات والمراسلات، من خلال التراسل الإلكتروني، ودون الحاجة إلى المراسلات الورقية.

- كما توصلنا إلى أن المشرع المصري لم يقم بتنظيم رقمنة التقاضي.

ولِما كانت خاتمة البحث ليست مجرد ترديد لما يحويه البحث من تقسيمات، ولكنها انعكاسٌ لما توصلنا إليه، فقد أسفرت هذه الدراسة عن عدة توصيات سوف أوجزها على النحو التالي:

ثانياً: التوصيات :

- نوصي بإجراء إصلاح تشريعي من أجل تطبيق نظام رقمنة التقاضي والنهوض بمجال القضاء تحقيقاً للعدالة الناجزة، حيث إن ذلك يمثل الخطوة الأولى لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، بتنظيم التقاضي الإلكتروني وآلية تطبيق إجراءات والأحكام التي يصدرها وكيفية تنفيذها.
- نوصي بإجازة استخدام النظم الالكترونية في رفع وتسجيل الدعاوى وتداولها على مستوى المحاكم المصرية وتسديد رسوم الدعوى بوساطة احدى وسائل الدفع الالكتروني، مع ضرورة اعداد البنية الرقمية الاساس للمحاكم لتهيئة كل مستلزماتها المادية والبشرية لتصبح متوافقة مع تطبيق هذا النظام ، حيث إنه سيوفر الكثير من الجهد وسيرفع من كفاءة النظام

القضائي، والحد من التكاليف، وكذا تبسيط الإجراءات القانونية والأعمال الإدارية، والزيادة في إنتاجية المحاكم وجودة العمل، مما ينفع الناس ويوفر الوقت والجهد والمال.

- نقترح بتوسع من نطاق التبليغ الإلكتروني ليشمل الإبلاغ جميع محاكم.
- ضرورة التعاون الوثيق مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بغرض الوصول إلى منظومة متكاملة للتقاضي الإلكتروني.
- نقترح بتنظيم إجراءات التقاضى أمام محاكم القضاء المدني والاداري لتقليل إجراءات التقاضي داخل المحاكم على اختلاف درجاتها، دون أن يمس ذلك حقوق المتقاضين، كما يسهم فى سد الفراغ التشريعي فيما يتعلق بإجراءات التقاضي، لتحقيق العدالة الناجزة، ومواكبة التطور التكنولوجي الحديث.
- نوصي بتوافر مجموعة من المقومات لتطبيق التقاضي الإلكتروني وهي وجود الإطار القانوني، وأجهزة الحاسب الألي، شبكة الإنترنت، نظام المعلوماتي لإدارة التقاضي الالكتروني، قواعد البيانات للمحاكم.
- نقترح بربط بعض الجهات بنظام التقاضي الإلكتروني :-

- ١-وزارة العدل بجميع إداراتها.

٢-مجلس القضاء الأعلى.

٣-النيابة العامة.

٤-الشهر العقاري.

٥-الطب الشرعي.

٦-المعامل الجنائية.

٧-مصلحة الأحوال المدنية.

٨-إدارة تنفيذ الأحكام.

٩-مصلحة وثائق السفر والهجرة.

- ١٠-الأجهزة والإدارات ذات الصلة بالنواحي الاقتصادية كالسجل التجاري ومصلحة الضرائب والجمارك وغيرها.
- نقترح بعقد دورات تدريبية للقضاة ومعاونيهم، والموظفين والمحامين، بوزارة العدل إدارة التدريب والتعليم تتولى تدريب جميع الفئات المنوطة بذلك، لتأهيلهم للتعامل مع المحاكم الإلكترونية، فقد قامت الكثير من الدول العربية بهذه التجربة وهي ناجحة جدا ميسورة لدى الجميع، ويمتازوا الآن بخبرة كبيرة يمكننا الاستفادة منها.

واخيرا ومن خلال تلك التوصيات ، نتمنى ان تكون هذه الدراسة قد سلطت الضوء على تطوير

فكرة رقمنة التقاضي أي التقاضي من خلال استخدام الوسائل الالكترونية وتطبيق اجراءات التقاضي بواسطتها، وبالتالي ستكون محاولة لمواكبة المتغيرات واستثمارها لتحقيق العدالة واللحاق بركب العالم المتقدم.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- **د/أحمد هندي:**

التقاضي الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٤.

- **أمل فوزي أحمد:**

رؤى تشريعية لأمن المعلومات في مجال الكترونية الاجراءات، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية حقوق -جامعة عين شمس، ٢٠١٧.

- **د. حازم محمد الشرعة:**

التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع –بالأردن، ٢٠١٠.

- **حسن مظفر الرزو:**

الجاهزية الالكترونية للبلدان العربية وانعكاساتها المختلفة على فرص تفعيل بيئة اقتصاد المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.

- **د. خالد ممدوح ابراهيم :**

الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم ، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨.

التقاضي الالكتروني ، دار الفكر الجامعي –الاسكندرية، ٢٠٠٨.

- **د/ سيد أحمد محمود:**

-دور الحاسب الالكتروني امام القضاء ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧

-نحو الكترونية القضاء المدني الاماراتي، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، حقوق عين شمس، ديسمبر 2017م.

- **د/ محمد عصام الترساوي:**

تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، دار النهضة العربيـة، القاهرة ٢٠١٣.

- **نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي:**

التقاضي عن بعد، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط ١ ، ٢٠١٧ م.

- **هادي الكعبي ونصيف الكرعاوي:**

مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الاول، العراق، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٦

- **د. يوسف سيد سيد عواض:**

خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، رسالة دكتوراه ، حقوق عين شمس٢٠١٢م.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- **Agus Salim, Elfran Bima Muttaqin**: PERSIDANGAN ELEKTRONIK (E-LITIGASI)PAULUS Law Journal Volume 2 Nomor 1, September 2020.
- **Ahmad Nurcholis:** HASIL CEK SIMILARITY EFFECTIVENESS OF THE PARTIES-WRITTENAPPROVAL REQUIREMENT FOR CONDUCTING ELECTRONIC LITIGATION THROUGH THE E-COURT SYSTEM IN INDONESIA, jounal of legal, Ethical and Regulatory issues, Volume 24, Issue 2021.
- **Anthony F. Sheppard&Luciana Duranti**: Electronic Records and the Law of Evidence in Canada: The Uniform Electronic Evidence Act Twelve Years Later, Archivaria, Vol. 70,2010,
- **Antonov Jaroslav Valerievich:** Remote and Alternative International Dispute Resolution: Electronic Mediation and Electronic Arbitration, A. Belohlavek & N. Rozehnalova, eds., LexLata BV., Hague, 2016.
- **Avikainen, Nina:** SÄHKÖISEN LAINKÄYTÖN VAIKUTUKSET PIRKANMAAN KÄRÄJÄOIKEUDEN

VELKAJÄRJESTELY ASIOIDEN KÄSITTELYYN Turun ammattikorkeakoulu, 2017.

- **Cécile Crichton :**

Cookies et autres traceurs : des sanctions sous le signe de la continuité,Dalloz actualité, 15 février 2023.

- **C. Fleuriot:**

Procédure d'appel avec représentation obligatoire en matière civile: des modifications, Dalloz actualité 13 janvier 2011, Décr. n°2010-1647, 28 déc. 2010.

- **Fatin Hamamah:**

E-LITIGASI DALAM MEWUJUDKAN ASAS PERADILAN SEDERHANA, CEPAT DAN BIAYA RINGAN, Jurnal Kajian Hukum Islam 236, Vol. 7, No. 2, Desember 2022.

- **German, P:**

lectronic litigation systems – a comparison of security issues between web-based litigation and -18 .traditional paper based methods, elaw Journal murdoch university, vol 13, no 2, Australia, 2006.

- **Hacina Cherroun**:

E-Litigation in Algeria, Jurisprudence Journal Vol 11 – (Special Issue) – July 2019 BISKRA

UNIVERSITY - FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCES, ٢٠١٩ .

- **M. Beni Kurniawan:**

IMPLEMENTATION OF ELECTRONIC TRIAL (ELITIGATION) ON THE CIVIL CASES IN INDONESIA COURTAS A LEGAL RENEWAL OF CIVIL PROCEDURAL LAW,Jurnal Hukum dan Peradilan Vol. 9, no. 1 (2020).

- **Orin S. Kerr**:

Digital Evidence and the New Criminal Procedure, 105 Columbia Law Review 279 (2005),

- **PEÇANHA MARTINS, Francisco:**

Morosidade do Judiciário, Revista de Direito Renovar (RDR). Editora Renovar. Rio de Janeiro. Vol. 36, set/dez 2006.

- **Romain Laffly**:

Déféré et communication par voie électronique,Dalloz actualité 23 juin 2017.

- **Rory D. Bahadur:**

Electronic Discovery**,** Informational Privacy, Facebook and Utopian Civil Justice, Mississippi Law Journal, Vol. 79, No. 2, 2009.

- **Xandra E. Kramer**:

Challenges of Electronic Taking of Evidence: Old Problems in a New Guise and New Problems in

Disguise, Il Conferencia Internacional & XXVI Jornadas Iberoamericanas de Derecho Procesal IIDP & IAPL, La Prueba en el Proceso / Evidence in the process Atelier 2018.

- **Zafar Ahmed Khan Sherwani:**

"Court Automation", Suprema Corte do Paquistão, 17 April 2012.

- **Zil Aidi:**

”E-Litigation sebagai Sarana Mewujudkan Asas Contante Justitie pada Peradilan Perdata di Indonesia”, JCH (Jurnal Cendekia Hukum), Vol. 6, No. 2 (Maret 2021).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

https://manshurat.org/node/75051

https://worldjusticeproject.org

https://www.elitigation.sg/_layouts/IELS/HomePage/Pages/AboutSB.aspx

https://sso.agc.gov.sg/

https://www.chinajusticeobserver.com/law

https://digital-strategy.ec.europa.eu/

https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice

https://www.sicc.gov.sg/

https://worldjusticeproject.org

http://www.supremecourt.gov.pk

https://www.chinajusticeobserver.com/law

–